

التحفظ المحاسبي: تأصيل نظري وتدليل تجريبي يستهدف تقييم صحة مقاييس التحفظ

د/ حمدي أحمد رمضان - مدرس
المحاسبة - كلية التجارة - جامعة
القاهرة

ملخص:

يعد التحفظ المحاسبي من موضوعات المحاسبة المالية المثارة في نشاط البحث التجريبي، وقد أصبح مطلباً ملحاً في الوقت الراهن لكل ذي علاقة بالتقارير المالية. أحد سمات أدب المحاسبة في هذا الشأن، هو تعدد واختلاف مقاييس التحفظ، مع ضعف واضح للاتساق بينها. ومن مراجعة هذا الأدب المحاسبي وجد خمسة مقاييس رئيسة لهذا التحفظ كالاتي: ١ - مقياس Basu (1997) وهو يقيس الاستجابة غير المتماثلة تجاه الأخبار المتاحة بالسوق ويختصر إلى (AT)، ٢ - مقياس Ball and Shivakumar's [2005]، يقيس عدم تماثل التدفقات النقدية إلى الاستحقاقات ويختصر إلى (AACF)، ٣ - مقياس نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ويختصر إلى (MTB)، ٤ - مقياس Penman and Zhang's [2002] لقياس الاحتياطي السري، و٥ - مقياس Givoly and Hayn's [2002] لقياس الاستحقاقات السالبة،

ويختصر إلى (NA). رغم وجود مقاييس أخرى عديدة، إلا أن هذه المقاييس الخمسة تعد هي الأكثر شيوعاً وتطبيقاً ولها اعتبار وأهمية كبيرة من ناحية تأثيرها على أدب التحفظ المحاسبي خاصة نشاط البحث التجريبي، إلى درجة أنها تستخدم في الدراسات التجريبية لاختبار فروض ونظريات التحفظ المحاسبي.

قد تختلف النتائج التجريبية المحصلة باختلاف المقياس المختار للتطبيق، وهو ما يعكس قدرًا من الشك حول صحة (شرعية)، ومعنوية النتائج المحصلة بإتباع مقياس معين. لذلك من المهم أن يأخذ باحثو المحاسبة صحة (شرعية) هذه المقاييس بعين الاعتبار.

الكلمات الرئيسية: التحفظ المحاسبي، مقاييس التحفظ المحاسبي، صحة مقاييس التحفظ المحاسبي.

طبيعة المشكلة وهدف البحث:

من أهم مبررات دراسة موضوع التحفظ هو الجدل المثار حول ملائمة معلومات المحاسبة المنتجة وفقاً لمبادئ القياس التقليدية، حيث يستخدم التحفظ لمواجهة درجات عدم التأكد المحيطة بإعداد القوائم المالية، والتي تتطلب أخذ الحيطة عند إعداد هذه القوائم بحيث لا تحتوي بشكل ضمني تضخيماً للدخل أو تقيلاً للمصروفات والالتزامات.

يحاول هذا البحث معالجة مسألة صحة (شرعية) مقاييس التحفظ، من

خلال بحث ومناقشة استفسارات محددة كالاتي:

١ - ما الخصائص الرئيسية لكل مقياس من مقاييس التحفظ الخمسة؟

٢ - هل يمكن أن ينتج عن تطبيق مقاييس تحفظ مختلفة النتائج ذاتها؟

٣ - كيف يمكن تفسير اختلاف النتائج المتأتية عن استخدام مقاييس تحفظ مختلفة، إذا وجد هذا الاختلاف؟

٤ - هل يوجد تحيز ما في مقاييس التحفظ هذه؟

تطرح الأسئلة الأربعة أعلاه، أمام الباحثين المعنيين بإجراء دراسات تجريبية عن التحفظ، مجموعة من القضايا الرئيسية ذات الصلة. وحتى يسهل صياغة ووضع إطار مفاهيمي للبحث، تناقش هذه الأسئلة باستخدام إطار لصياغة وبناء الصحة (الشرعية)، على النحو المبين في دراسة Messick [1989] and Cook [1979] and Campbell [1979]. يعالج بناء الصحة بشكل عام مسألة "هل نماذج هذه المقاييس تمثل ما يفترض نظرياً أن تمثله"؟، ويتيح إطاراً علمياً لتقييم الاستفهام الشامل والأسئلة الفرعية المثارة أعلاه. فقد وجد مفهوم بناء

الصحة منذ ما يزيد على ٥٠ عام، وطبق في فروع معرفة عديدة في العلوم الاجتماعية بما تحويه من علوم نفسية، تربوية، اجتماعية، سلوك تنظيمي وتسويق. في هذا البحث يطبق هذا الإطار الراسخ الجيد في تحليل القضايا المحيطة بصحة مقاييس التحفظ المحاسبي القائمة.

يوفر إطار بناء الصحة أساساً سليماً للمقارنة والتمييز بين المقاييس المختلفة، وبالتالي فهو يتيح مدخلاً مفيداً لمراجعة تطور أدب المحاسبة عن التحفظ.

رغم أن هذا البحث يستند بالدرجة الأولى على الأدلة المستقاة من الأدب التجريبي، فإن مساهمته تتمثل في صياغة رؤية جديدة لهذه الأدلة. هي رؤية تقييم وصياغة شرعية مقاييس التحفظ.

منهج البحث وخطته:

تحقيقاً لهدف البحث، يتبع الباحث المنهج الاستقرائي الذي يركز على مناقشة وتقييم ما ورد في أدب المحاسبة في مجال التحفظ المحاسبي، خاصة نشاط البحث التجريبي، بهدف الاستفادة من المساهمات العلمية التي

قدمتها هذه الأدبيات المحاسبية والتدليل التجريبي في هذا المساق في تقييم وصياغة صحة مقاييس التحفظ.

يناقش البحث مفهوم، دوافع، وأنواع التحفظ. ويعرض بعض الدراسات السابقة التي تتبنى مقاييس التحفظ واسعة الانتشار والتطبيق، وهي مقاييس جوهرية وذات مغزى في أدب التحفظ. وقد نشرت هذه الدراسات في دوريات علمية رصينة معتبرة ومحكمة، وهو ما يقود إلى دراسة وبحث مقاييس التحفظ الخمسة أنفة الذكر. وما بقي من البحث يتناول فحص الأساليب الفنية، ومواطن قوة وضعف مقاييس التحفظ وتطبيقاتها البحثية. كما يتناول تقييماً دقيقاً لبناء شرعية هذه المقاييس في ضوء عدد من معايير الحكم الرئيسية. ويعرض أيضاً بعض المقترحات عن اتجاه الأبحاث المستقبلية، انتهاءً باستنتاجات البحث.

١: مفهوم، دوافع، وأنواع التحفظ:

١/١: مفهوم التحفظ: يستخدم مفهوم " الحيلة والحدز " للتعبير عن التحفظ المحاسبي، وذلك لمعالجة درجات عدم التأكد المحيطة بإعداد القوائم المالية. ويقصد بالحيلة والحدز

أن يعترف بالخسائر قبل تحققها، مع تسجيلها في القوائم المالية حتى لو كان السند المؤيد لها ضعيفاً، في الوقت الذي لا يعترف بالأرباح إلا بعد وجود السند المؤيد لتحقيقها. وقد وجد في أدب المحاسبة قواعد كثيرة تعكس هذا المفهوم، منها تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم المخزون السلعي، وتكوين مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها حتى قبل وجود الدليل على عدم قدرة المدين على السداد وهكذا. وأوضح Watts, (2003a) أن التحقق النقدي ليس بالضرورة هو السند المؤيد للاعتراف بالإيرادات في كل الأحوال، حيث يعترف بالإيرادات الناتجة عن المبيعات الآجلة قبل حدوث واقعة التحصيل النقدي. كما أكد Basu, (1997) على إمكان تفسير التحفظ المحاسبي بأنه ميل المحاسب للحصول على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأخبار الحسنة (المكاسب) أكبر من تلك التي يطلبها للاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر). ويعتقد معارضو التحفظ المحاسبي بعدم استناده إلى أساس علمي، وأن اتباع المحاسبون للتحفظ يؤدي إلى تحقيق مكاسب خلال الفترة الحالية على حساب مكاسب الفترة السابقة. مع ذلك فإن هذا الرأي

المعارض ينظر فقط لأثره الوقتي على قائمة الدخل في حين أن استمرار حياة المنشأة يبرره، كما أن النظر إليه من وجهة قائمة المركز المالي مع الأخذ بمنظور أثره التراكمي يقلل من أهمية الانتقادات الموجه له (Watts, 2003a).

إن مكاسب الفترة المالية الأولى (أول فترة يطبق فيها مفهوم التحفظ سواء كانت فترة النشاط الأولى أو أي فترة تالية) هي أكثر المكاسب غبناً عند تطبيق مفهوم التحفظ، وهو يعني أيضاً أن مكاسب الفترة الأخيرة هي أكثرها استفادة. غير أن الثبات على نفس السياسة من فترة لأخرى يجعل كل فترة بينية في المدى الزمني لعمر المنشأة تتأثر إيجاباً وسلباً في آن واحد، فالأثر الإيجابي للتحفظ يأتي من الاعتراف بمكاسب خلال الفترة الحالية سبق تأجيلها من فترة سابقة على الرغم من حدوث الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بها خلال تلك الفترة السابقة. أما الأثر السلبي فيأتي من الاعتراف بمصروفات (أو خسائر) خلال الفترة الحالية على الرغم من تأجيل الاعتراف بالإيرادات أو المكاسب المرتبطة بها إلى الفترة القادمة. العبرة هنا عند قياس التحفظ في أي فترة مالية هو بالأثر التراكمي على الفترة المالية،

ومن ثم فإن قائمة المركز المالي هي التي تعرض مقياساً ملائماً للتحفظ منذ بداية نشاط المنشأة.

المتتبع لآراء باحثي المحاسبة يلاحظ عدم وجود اتفاق بينهم على المعنى الدقيق للتحفظ المحاسبي في جميع الأحوال، غير أن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB قد وضع تفسيراً عاماً كالآتي: "التحفظ هو درجة الحذر في ممارسة الأحكام المطلوبة في صناعة تقديرات مطلوبة في ظل ظروف عدم تأكيد، مثال ذلك ألا تعرض الأصول أو الإيرادات بالقوائم عند قيم تزيد على ما يجب، وألا تعرض الالتزامات أو المصروفات عند قيم تقل عما يجب". *"a degree of caution in the exercise of the judgments needed in making the estimates required under conditions of uncertainty, such that assets or incomes are not overstated and liabilities or expenses are not understated"* [IASB, 1989, para. 37].

من الواضح أن ملاءمة هذا التفسير للاعتبار في صياغة نموذج قياس التحفظ المحاسبي تشير إلى عدم اتصافه بدرجة الترابط ذاتها الموجودة

في تفسيرات محاسبية أخرى تستخدم في بناء نماذج محاسبية لمشكلات محاسبية أخرى عديدة، حيث لم يتمكن من إحراز القبول العام بعد. وبغض الطرف عن معنى التحفظ، يمكن القول أن هذا المعنى ما هو إلا بناء نظري ينتمي لعالم الأفكار، وهو على هذا النحو يمكن أن يربط بصياغات بنائية مختلفة عن طريق المنطق التحليلي.

من ناحية أخرى، فإن مقاييس التحفظ هي صياغات قابلة للتفعيل والممارسة، وفي الحقيقة فإن تطبيق نتائج هذه المقاييس هو الذي يعكس ببساطة التفاعلات ذات الصلة. والحقيقة المرصودة عند تطبيق مقياس ما من مقاييس التحفظ هي عدم وجود دليل خاص يؤيد تطبيقه في ظرف ما من الظروف. وحتى يكون لمثل هذه الحقائق مغزى يجب أن تحمل على معنى يقترب من الاستجابة الواضحة للصياغة النظرية الكامنة.

٢/١: دوافع التحفظ: كرس عدد من الباحثين في الآونة الأخيرة جهودهم في البحث عن الدوافع الكامنة وراء الطلب على التحفظ المحاسبي وذلك في محاولة طرح مبررات نظرية تفسر السلوك المتحفظ في التقرير المحاسبي (Watts,2003a)

(Qiang 2007). وحتى يمكن التوصل إلى فهم أفضل لهذه المبررات، يجب التفرقة بين سلوك الإدارة، وسلوك المحاسب (معد القوائم المالية والمراجع)، وسلوك الجهات المعنية بوضع معايير المحاسبة (IASB، FASB)، وتلك المعنية بمتابعة الالتزام بالمعايير (مثل الهيئة العامة لسوق المال، وSEC).

تميل الإدارة نحو عدم التحفظ في التقارير المحاسبية، وذلك لأسباب من أهمها قصر الفترة الزمنية لعلاقة أفرادها بالمنشأة، وارتباط عوائدهم النقدية وغير النقدية بصافي الربح الدوري أكثر من ارتباطها بصافي الأصول الحالي أو المستقبلي، وذلك على فرض عدم تملكهم لحصص ملكية في هذه المنشآت. وعليه فإن سلوك الإدارة عند التقرير المحاسبي سوف يميل إلى الطابع الهجومي في الاعتراف بالمكاسب مع ترحيل أي خسائر حالية إلى المستقبل. ويرجع ذلك إلى أن اتباع سياسات متحفظة للاعتراف بالمكاسب سوف يترتب عليه الاعتراف الفوري بالخسائر حتى ولو كانت غير محققة وتأجيل جانب من المكاسب الحالية إلى المستقبل،

وربما يستفيد من هذه المكاسب المستقبلية فريق إدارة آخر.

المحاسبية المؤثرة في هذه العقود، مثل عقود الحوافز وعقود الدين.

يأتي سلوك المحاسب ومنظمات وضع معايير المحاسبة وهيئات المتابعة بمثابة سلوك معوض للنزعة الهجومية التي تنتصف بها الإدارة عند الاعتراف بالمكاسب وبناءً عليه فإن المعنى بتطبيق سياسات التحفظ في إعداد القوائم المالية على أساس قبلي هو منظمات وضع المعايير، والمعنى بتطبيقها على أساس بعدي، بعد إعداد ونشر القوائم المالية، هو المحاسب وهيئات المتابعة. ويصدر الفكر المحاسبي في هذا الصدد أربعة دوافع أساسية تمثل مبررات نظرية للتحفظ المحاسبي هي: تعاقدات وحوافز الإدارة، عقود الدين، المساءلة القانونية، والجهات المنظمة للمهنة.

عندما تقدم إدارة المنشأة على زيادة رأس المال باستخدام أدوات سوق المال، تحاول الاعتراف بأي زيادة في صافي الأصول لتحسين قيمة المنشأة والحصول على أفضل سعر لإصدار أسهم جديدة. وقد يمتد الأمر إلى أبعد من ذلك بأن تحاول تعجيل الاعتراف بمكاسب مستقبلية وتأجيل الاعتراف بأي خسائر إلى فترات لاحقة بغية زيادة صافي الأصول ومن ثم زيادة سعر الإصدار. أو تتبع سياسات متحفظة قبل إصدار الأسهم أو طرح العام حتى يتسنى لها الاستفادة منها في سنة الطرح (Ball and Shivakumar, 2007). وهي تحاول جاهدة أن تدخل في تعاقدات جديدة سواء عن طريق زيادة رأس المال، أو عن طريق الاقتراض لزيادة الحوافز التي تحصل عليها. فعند زيادة رأس المال، أو طرح أسهم في السوق لأول مرة، سوف يتغير هيكل العوائد الذي تحصل عليه سواء من خلال تغيير عقود الحوافز أو الاستفادة من طرح أسهم المنشأة في السوق بسعر يفوق القيمة الدفترية. ويرجع (Watts 2003b) ذلك إلى ما أسماه بمشكلة قصر الأفق الزمني

تعد التعاقدات المالية التي تدخل فيها المنشأة من أول الدوافع التي تساهم في تشكيل ممارسات إعداد التقارير المحاسبية في أي بيئة اقتصادية. حيث تتوقف عملية التعاقد ومتابعتها وتسوية العقود القائمة والمحاسبة عنها بشكل جزئي على الأرقام المحاسبية. وتحاول الإدارة دائماً باعتبارها اللاعب الرئيس في عمليات التعاقد التخلي عن السياسات المتحفظة في إنتاج الأرقام

للعلاقة التعاقدية لأفراد الإدارة بالمنشأة، وإلى عدم تماثل العوائد المتأتية عن ذلك. فالإدارة لا ترتبط بمنشأة ما لفترة طويلة، وفي الأجل المتوسط أو الطويل سوف تنتقل سلطة صناعة القرار من الإدارة الحالية إلى إدارة أخرى ومن ثم فإن مصلحة الإدارة الحالية تكون في زيادة صافي أصول المنشأة الحالي على حساب صافي هذه الأصول في المستقبل. أما عن دور العوائد غير المتماثلة، فإن ثروة أو دخل الإدارة سوف يتأثر بصورة غير متماثلة في حالة الأداء القوي عنه في حالة الأداء الضعيف. وللإيضاح، فإن خطط الحوافز قد تتضمن قواعد معينة لحساب عائد الإدارة في حالة تحقيق مستويات معينة من الأداء وقواعد أخرى غير مماثلة عندما لا يتحقق هذا المستوى، كأن لا يحصل فريق الإدارة على أى حوافز عند انخفاض صافي الربح عن المستهدف. وبناءً عليه تحاول الإدارة زيادة صافي الأصول والربح الحالي بالتخلي عن التحفظ حتى لا يستفيد أي فريق إدارة آخر محتمل. وفي حالة تمكن الإدارة من ذلك فسوف تجني عوائد غير عادية في الفترة أو الفترات الحالية على حساب حملة الأسهم الذين يعانون من انخفاض صافي الأصول

مستقبلاً عند زوال عدم التأكد المرتبط بالمكاسب التي تم الاعتراف بها من قبل أو بالخسائر التي تم تأجيل الاعتراف بها. وقد يأتي زوال عدم التأكد في غير صالح المساهمين عندما لا تتحقق المكاسب، مثلاً في شكل انخفاض قيمة الاستثمارات التي تم تقييمها من قبل على أساس القيمة السوقية، أو تحقق الخسائر التي لم يتم الاعتراف بها من قبل، مثل إعدام الديون.

يعتقد بعض الباحثين (Watts 2003a, Basu 1997, Zhang, 2000) أن التحفظ المحاسبي يعتبر من أهم آليات التقرير المالي المضادة للزعة الهجومية للإدارة، كما يؤدي في الوقت ذاته إلى زيادة قيمة المنشأة ويوفر حماية للمستثمرين ضد التصرفات الانتهازية للإدارة. وترجع الزيادة في قيمة المنشأة عند اتباع سياسات محاسبية متحفظة إلى عدة أسباب أهمها اختزان القيمة، فتأجيل الاعتراف بالمكاسب يعنى أن هناك قيمة مستقبلية إضافية وأن النمو الحالي في مكاسب المنشأة يمكن أن يعوض أي نقص يطرأ على القيمة بسبب التحفظ (Zhang, 2000). السبب الآخر لزيادة القيمة هو انخفاض قيمة حوافز

الإدارة، سواء في صورة نقدية أو في صورة أسهم، مما لو حسبت هذه الحوافز على أساس أرقام محاسبية غير متحفظة. وعليه فإن انخفاض حوافز ومنح الإدارة المترتب على القياس المتحفظ للربح من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع قيمة المنشأة.

تلعب الأرقام المحاسبية دوراً إيجابياً عند إبرام عقود الدين مع الدائنين وعند متابعة وتسوية تلك العقود بمعرفة هؤلاء الدائنين. وترجع أهمية الأرقام المحاسبية إلى دورها في تخفيض مخاطر انخفاض القيمة بعد التعاقد، فأهم ما يخشاه ويحتاط له المقرض أو الدائن هو اتخاذ قرار الإقراض في وقت يكون فيه صافي أصول المنشأة مبالغاً فيه بسبب الاعتراف المبكر بالمكاسب وتأجيل الاعتراف بالخسائر غير المحققة إلى المستقبل، ثم انخفاض صافي الأصول بعد التعاقد عند زوال عدم التأكد المحيط بتحقيق أو عدم تحقق المكاسب والخسائر. في هذه الحالة لن يستطيع الدائن استرداد قيمة أمواله وعائدها كما اتفق عليهما عند التعاقد. ويعتبر التحفظ المحاسبي من أقدم آليات إبرام عقود الدين كوسيلة حماية لمصالح الدائنين. ويرى البعض أن إبرام عقود الدين

على أساس أرقام محاسبية متحفظة، وكذا عرض قوائم مالية متحفظة في إطار متابعة تلك العقود بعد التعاقد، يساهم بشكل كبير في تخفيض مخاطر نقص القيمة. بمعنى أن مخاطر انخفاض القيمة تخلق نوعاً من الطلب على التحفظ المحاسبي لدى المقرضين (Beaty, et al, 2007, Zhang, 2008). فالمقرض في العادة سوف يطلب قوائم مالية من المنشأة قبل التعاقد ويعهد بتحليل تلك القوائم إلى محاسبين متخصصين ينظرون في صافي أصول المنشأة في ضوء معايير تحقق المكاسب والخسائر. فإذا كان مستوى تحفظ القوائم المالية منخفضاً، قد يلجأ إلى حزمة إجراءات وقائية، كلها أو بعضها، لتوفير الحماية اللازمة ضد مخاطر نقص القيمة. من هذه الإجراءات تعديل القوائم المالية بصورة متحفظة أكبر مما لو قدمت المنشأة قوائم مالية متحفظة من البداية، وزيادة مستوى مخاطر نقص القيمة الملازم للمنشأة، وكتابة شروط عقد القرض بصورة تنطوي على كثير من القواعد المتحفظة في الاعتراف بالمكاسب والخسائر وتجنيب الاحتياطات. في حالة كتابة قواعد متحفظة في عقد القرض، يقوم المقرض بشكل دوري بتعديل القوائم

المالية للمنشأة كي تتفق مع القواعد المحددة في العقد. على أن كتابة شروط عقد القرض بصورة أكثر صرامة مع ضرورة تعديل القوائم المالية بشكل دوري طبقاً لشروط عقد القرض، يرفع تكاليف التعاقد التي يتحملها المقرض، ويعمل بالتالي على نقلها إلى المقرض إما من خلال استرداد مصروفات التعاقد أو من خلال رفع معدل فائدة القرض (Guay and Verrecchia, 2006)، وهو ما يعني أن مبادرة المنشأة بداية باتباع سياسات متحفظة في إعداد القوائم المالية يعمل على تجنب أي زيادة في تكاليف الاقتراض، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة المنشأة.

في ظل آليات الحوكمة الحديثة، لم تعد الإدارة هي اللاعب الرئيس في عملية الرقابة حيث أوجبت تلك الآليات الفصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وإنشاء لجان مراجعة، كما تلقي القوانين والقرارات التنظيمية الحديثة ببعض المسؤولية عن القوائم المالية على الإدارة التنفيذية بالمنشأة. ولهذا فإن أحد أهداف حل مشكلة تعارض المصالح القائمة في التنظيمات الحديثة هو تخفيض احتمالات المساءلة القانونية الواقعة على المنشأة تجاه الغير ومن ثم تخفيض التكاليف

القانونية المتكبدة. هناك تباين بين التكاليف القانونية التي تتحملها المنشآت في حالة تأسيس دعاوي قضائية في حالة إعداد المنشأة لقوائم مالية متحفظة، وتلك التي تتحملها في حالة تأسيس الدعاوي القضائية والمنشأة تعد قوائم مالية غير متحفظة. ويظل هذا التباين في مقدار التكاليف القانونية قائماً حتى لو لم تكن القوائم المالية هي محل النزاع القضائي. فالأرجح أن النظام القضائي سوف يعاقب المنشأة عندما تكون قيم صافي الأصول والأرباح والحوافز مبالغاً فيها بصورة أكبر مما لو كانت تلك القيم متحفظة. وهو ما يعني أن تكاليف المساءلة القانونية التي تتحملها المنشأة تكون أعلى في حالة عدم اتباع سياسات التحفظ في إعداد القوائم المالية مع انخفاض قيمة المنشأة، والعكس صحيح، وهو ما يؤكد على ارتفاع قيمة المنشأة في حالة اتباع سياسات التحفظ (Chung and Wynn, 2008).

تؤدي مسؤولية الجهات المعنية بوضع معايير المحاسبة وتلك المعنية بمراقبة الالتزام بهذه المعايير مثل هيئات سوق المال إلى ازدياد الطلب على التحفظ المحاسبي. هذه المسؤولية ليست قانونية ومباشرة، لكنها مسؤولية

تتشكل من خلال الضغوط السياسية والاجتماعية المفروضة على المنظمين، والتي تظهر وتمارس بشكل حاد عند تعرض المنشآت لأي فشل مصاحب بعدم عرض الأرقام المحاسبية لإنذار عن احتمالات وقوع هذا الفشل (Holthausen and Watts 2001). يأتي دور هيئات وضع المعايير المحاسبية في طلب التحفظ المحاسبي كدور قبلي وذلك عند وضع معايير المحاسبية وبدائل القياس والتقارير المحاسبي، ويأتي دور هيئات الرقابة والإشراف في مرحلة بعيدة عند متابعة مدى التزام المنشآت بالمعايير المحاسبية. وترجع أسباب هذه الضغوط إلى أن المبالغة في قيم الأصول والمكاسب الحالية على حساب قيم الأصول والمكاسب المستقبلية يؤدي إلى نقل الثروة من المساهمين أو الملاك المحتملين إلى المساهمين أو الملاك الحاليين. تحدث هذه الحالة كثيراً عند طرح الشركات المغلقة للاكتتاب العام فيما يعرف بالاكنتاب لأول مرة IPO، كما تحدث أيضاً خلال فترة تداول أسهم المنشأة بالسوق عندما يخرج كبار المساهمين والإدارة من الشركة ببيع ما لديهم من حصص ملكية. على سبيل المثال فإن أول من باع أسهم شركة إنرون كانوا أعضاء

إدارة الشركة الأمر الذي رتب مسؤولية قانونية كبيرة عليهم. في مثل هذه الحالات تتزايد الانتقادات الموجهة للجهات المعنية بالمعايير المحاسبية وتلك المعنية بالإشراف والرقابة على المنشآت.

وفي الأخير فإن الربح المحاسبي يتأثر إلى حد ما بمقدار الضريبة المفروضة، ويوضح (Watts 2003a) أن طالما تحقق المنشأة أرباحاً خاضعة للضريبة، ستحاول تجنب أو تأجيل العبء الضريبي بإتباع سياسات متحفظة في إعداد التقرير المحاسبي بشرط أن تقبل السلطات الضريبية قواعد المحاسبة المتحفظة. وأوضح (Qiang, 2007) أن السلطات الضريبية يمكن أن تقبل التحفظ الشرطي المرتبط بأحداث معينة تشير إلى حدوث خسائر غير محققة مثل انخفاض قيمة الأصول الثابتة عن التكلفة أو انخفاض القيمة السوقية للمخزون عن التكلفة. أما ما يتعلق بالتحفظ المستقل (غير المقترن بأحداث معينة) مثل تحميل تكاليف الأصول غير الملموسة على قائمة الدخل في نفس الفترة، فقد لا تقبل به السلطات الضريبية. على أي حال، فإنه في حالة غياب دوافع أخرى قد تدفع الإدارة إلى تبني سياسات غير

متحفظة، فإنها تميل إلى اتباع سياسات متحفظة لتخفيض العبء الضريبي بشرط أن تكون هذه السياسات مقبولة من جانب السلطات الضريبية.

٣/١: أنواع التحفظ: ذكر Ball et al, (2005) وجود نوعين من التحفظ هما التحفظ الشرطي والتحفظ غير الشرطي (المستقل)، ويعرف التحفظ الشرطي بالتحفظ البعدي ex post conservatism أو التحفظ المعتمد على الأخبار، ويعني أن تخفض القيم الدفترية لصافي الأصول عند حدوث أحداث معينة غير مرغوب فيها sufficiently adverse circumstances وفي ذات الوقت لا يتم زيادة هذه القيم عند حدوث أحداث مرغوب فيها favorable circumstances، بمعنى أن هذا النوع من التحفظ يمثل استجابة غير متماثلة في توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر، حيث يعترف بالخسائر استجابة للأنباء السيئة بصورة أسرع من الاستجابة للأنباء الحسنة التي توشح بتحقيق مكاسب وأرباح (Ball et al. 2013, Ruch and Taylor 2011, Lara et al. 2011, Qiang 2007, Beaver and Ryan 1997, Basu 2005)، ومن أمثلة هذا التحفظ استخدام قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم المخزون السلعي،

وتسجيل انخفاض impairment قيم الأصول طويلة الأجل الملموسة وغير الملموسة (Beaver & Ryan 2005, Basu 1997). معنى ذلك أن هذا النوع معلق على شرط حدوث أحداث معينة يتأسس عليها كيفية تعامل الإدارة المسبق. (Beaver & Ryan 2005, Basu 1997).

بدأ الباحثون حديثاً وصف التحفظ الشرطي بالتحفظ غير الاختياري non-discretionary conservatism باعتباره أحد أنواع التحفظ التي لا يتاح فيها للإدارة فرصة الاختيار من بين طرق المحاسبة عند معالجة بعض عناصر القوائم المالية، مثل حالة تطبيق طريقة الاعتراف الفوري بنفقات البحوث والتطوير والإعلانات باعتبارها مصروفات وإظهارها ضمن قائمة الدخل، ومن ثم لا يمكن للإدارة فيما بعد اختيار الطريقة الأخرى التي تقضي بإيجاد القيمة الرأسمالية لهذه النفقات وإظهارها ضمن أصول قائمة المركز المالي (Lawrenc et al. 2013, Tong 2005)

النوع الآخر من التحفظ هو التحفظ غير الشرطي ويسمى أيضاً بالتحفظ القبلي conservatism ex-ante أو التحفظ المستقل عن الأخبار، ويعني

conservatism، حيث يمثل وجود فرصة أمام الإدارة للاختيار من بين طرق وتقديرات محاسبية تقع ضمن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها GAAPs، بحيث تؤدي هذه الاختيارات إلى تخفيض مستمر بشكل ثابت persistent understatement في المكاسب المتراكمة cumulative earnings وتراكم صافي الأصول خلال فترة معينة من الزمن (Roychowdhury & Martin 2013, Mittendorf 2006, Lin 2006, Tong 2005)، ومن أمثلة الاختيار من بين طرق المحاسبة للاختيار من بين طريقة fifo أو lifo لتقييم المخزون السلعي، وكذا اختيار توقيت وقيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وتحديد مقدار تخفيض الأصول Tong (2005).

لا يعد التحفظ الشرطي مستقلاً عن التحفظ غير الشرطي، إنما يمثلان معاً التحفظ المحاسبي بوجه عام، كلاهما يؤدي إلى النتائج ذاتها من حيث تخفيض المكاسب والقيمة الدفترية لحقوق الملكية، وكلاهما يمارس بغرض تحقيق الأهداف ذاتها المتأتبة عن دوافع التحفظ المحاسبي (Beaver & Ryan 2005, Basu 1997).

الاختيار المسبق لطرق المحاسبة aspects of accounting process الخاصة بمعالجة الأصول والخصوم، التي ينتج عنها انخفاض القيم الدفترية عن القيم السوقية لصافي الأصول خلال عمر هذه الأصول والالتزامات، ومن أمثلة هذا النوع اختيار طريقة معينة لإهلاك الأصول الثابتة مثل طريقة الإهلاك المعجل، والمحاسبة على أساس التكلفة التاريخية لإثبات المشروعات التي تحقق صافي قيمة مالية موجبة، ومعالجة معظم نفقات الأصول غير الملموسة التي تنمو داخلياً Internally developed intangibles باعتبارها مصروفات بدلاً من رسمة قيمتها كأحد أصول قائمة المركز المالي (Beaver & Ryan 1997, Basu 2005). ويعني ذلك أن هذا النوع من التحفظ غير معلق على حدوث حدث معين، إنما هو اختيار مسبق لطريقة محاسبة معينة لمعالجة عنصر من عناصر القوائم المالية، وذلك مع وجود بدائل أخرى لمعالجة هذا العنصر. لذا فإن هذا النوع لا يختص بعناصر القوائم المالية التي لا تعالج محاسبياً إلا بطريقة واحدة (Ruch & Taylor 2011). يصف الباحثون هذا النوع من التحفظ حديثاً بالتحفظ الاختياري Discretionary

٢ - مقاييس التحفظ القائمة:

توجد مداخل عدة لقياس التحفظ منها ما يعتمد على القياس المحاسبي المباشر من القوائم المالية ومنها ما يعتمد على القيم السوقية وعلاقتها بالقيم المحاسبية. يناقش هذا القسم الأساليب الفنية (التقنيات)، مبررات، ونقاط قوة ونقاط ضعف مقاييس خمسة للتحفظ المحاسبي، كالآتي:

١ - مقياس Basu's (1997) (AT): الاستجابة غير المتماثلة.

٢ - مقياس Ball and Shivakumar's (2005) (AACF) لقياس عدم تماثل التدفقات النقدية نسبة إلى الاستحقاقات.

٣ - نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (أو القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية) (MTB or BTM).

٤ - مقياس Penman and Zhang's (2002) لقياس الاحتياطات السرية (HR).

٥ - مقياس Givoly and Hayn's (2000) لقياس الاستحقاقات السالبة.

وتعد هذه المقاييس الخمسة هي الأكثر تكراراً في الأبحاث المحاسبية التجريبية عن التحفظ المحاسبي،

ويلخص الجدول التالي تكرار استخدام كل مقياس في عدد من الأبحاث التجريبية وردت في مسح بحثي شامل أجراه Wang وآخرون (٢٠٠٩)، ومنه يتضح أيضاً الاختلاف الجوهري لاستخدام كل مقياس، وأن مقياس Basu's AT هو أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً في أدب المحاسبة.

جدول (١) إحصاءات عدد مقاييس التحفظ المستخدمة في مسح لعدد من أبحاث المحاسبة في مجال التحفظ

التحفظ	مقياس	AT	AACF	MTB	NA	HR	أخرى
٥	٣٦	٧	١٤	١٠	٩	٩	

١/٢ : مقياس Basu's (1997): الاستجابة غير المتماثلة:

لقد لقي هذا المقياس قبولاً وانتشاراً واسعاً بين باحثي التحفظ المحاسبي خلال الفترة الماضية، وهو مقياس للاستجابة غير المتماثلة تجاه الأخبار

في التفرقة بين المكاسب والخسائر وعدم تماثل الاعتراف والمعالجة المحاسبية لهما، ومن ثم يستجيب بصورة أسرع للأخبار السيئة التي تنطوي على خسائر، في الوقت الذي يكون رد فعله تجاه الأخبار الحسنة التي تنطوي على مكاسب بصورة أبطأ نسبياً. علاوة على ما تقدم، فإن تصور Basu وصل إلى أن تقرير المكاسب يصل إلى السوق بعد أن يكون السوق قد استجاب للأخبار الحسنة أو السيئة قبلاً. وبناءً عليه افترض Basu أن السوق يسبق أو يقود المكاسب المحاسبية. وعبر عن هذا التصور في شكل إحصائي كالاتي:

١- العائد السوقي هو المتغير المستقل.

٢- المكاسب المحاسبية هي المتغير التابع.

٣- العوائد السالبة عن الفترة تعني أن السوق قد حصل أخباراً سيئة وتعامل معها بشكل فوري قبل تقرير المكاسب، أما العوائد الموجبة فتعني أن الأخبار التي حصلها السوق خلال الفترة هي أخبار حسنة.

المتاحة التي يحصلها السوق من مصادر عديدة قبل نشر التقرير المحاسبي. ويعرف عادة بعدم تماثل توقيت الاعتراف Asymmetric Timeliness، نسبة إلى أن السوق يتعامل مع الأخبار السيئة بشكل فوري بينما ينظر إلى الآثار الإيجابية للأخبار الحسنة بتراخي على المدى الطويل متسقا في ذلك مع مفهوم التحفظ المحاسبي. وقد عرض (Basu 1997) هذا المقياس في دراسة ميدانية اعتمد فيها على أسلوب الانحدار وانتقى المتغيرات المكونة للنموذج بعناية لتعبر عن استجابة الأرباح المحاسبية للعوائد السوقية التي تعتبر مؤشراً على ما حصله السوق من أخبار حسنة أو أخبار سيئة خلال الفترة المنقضية.

تقوم الفكرة الأساسية لنموذج Basu على أن السوق أسرع من النظام المحاسبي في أن يعكس الأخبار الحسنة أو السيئة، حيث يحصل السوق معلومات عديدة من مصادر مختلفة يستطيع بموجبها قياس أثر هذه المعلومات على صافي أصول المنشأة، ويستجيب فوراً لهذه المعلومات ويعكسها في الأسعار قبل الحصول على القوائم المالية للمنشأة. ويدرك السوق أيضاً طبيعة النظام المحاسبي

DR_{it} : متغير وهمي يساوي واحدًا صحيحًا إذا كان عائد السهم السوقي لشركة i سنة t عائدًا سالبًا، ويساوي صفرًا إذا كان هذا العائد عائدًا غير سالب.

مضمون نموذج (1997) Basu هو إيجاد انحدار معدل المكاسب المحاسبية (EPS/P) على عوائد السهم (R) بشكل يفصل أثر الأخبار الحسنة عن الأخبار السيئة خلال سنوات لشركة ما. إذا كان العائد السوقي لإحدى الشركات موجبًا أو صفرًا، بمعنى أن إذا كان $R_{it} \geq 0$ ، فتعد هذه السنة حسنة الأخبار. والعكس صحيح، حيث تعد سنة ما لإحدى الشركات سيئة الأخبار إذا كان عائد سهمها السوقي عائدًا سالبًا، أي أن $R_{it} < 0$. وتقيس درجة (معامل) الميل المقدرة كيفية تضمين الأخبار وقتيًا في عائد سهم يعترف به ويتحقق منه في مكاسب السهم، وذلك بشرط تحقق حالة طبيعية الأخبار، أي مؤشر عوائد السهم.

يستخدم المتغير الوهمي DR في نموذج انحدار Basu للفصل بين الأخبار الحسنة والأخبار السيئة، وبذا يسمح لمعاملات الميل بالاختلاف بين هاتين المجموعتين. في ظل الأخبار الحسنة ($R_{it} \geq 0$) فإن قيمة المتغير

يعد تصور Basu حديثاً على الفكر المحاسبي، وقد لقي اهتماماً كبيراً من الباحثين سواء بغرض تحليل مدى ملاءمته لقياس التحفظ المحاسبي أو استخدامه في اختبار دوافع أو خصائص معينة للتقرير المحاسبي.

أصبح الاعتراف المحاسبي بوقتية الأحداث الاقتصادية معروفاً منذ نشر بحث [1992] Warfield and Wild، إلا أن Basu (1997) هو أول من ربط بين عدم تماثل توقيت الاعتراف والتحفظ المحاسبي، كلما عظم عدم تماثل توقيت الاعتراف، عظمت درجة التحفظ المحاسبي. من الناحية التجريبية طور Basu (1997) تحليل انحدار cross-sectional regression، ويعرف أيضاً بتحليل انحدار Basu، لتقدير درجة التحفظ كالاتي:

$$EPS_{it}/P_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 R_{it} DR_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

EPS_{it} : مكاسب سهم الشركة i سنة t

P_{it} : سعر سهم الشركة i السوقي الافتتاحي سنة t

R_{it} : عائد السوق لسهم الشركة i سنة t

الوهمي DR تساوي صفرًا ومعامل توقيت الأخبار الحسنة في هذه الحالة هو β_0 . وفي ظل الأخبار السيئة ($R_{it} < 0$)، فإن DR يساوي واحدًا صحيحًا ومعامل وقتية الأخبار السيئة هو $\beta_0 + \beta_1$ ، حيث أن β_1 هو معامل عدم تماثل الوقتية، وهو مؤشر مبدئي للحفاظ المحاسبي في نموذج Basu. حيث كلما عظمت قيمة β_1 ارتفعت درجة التحفظ المحاسبي.

يوضح Wang وآخرون (٢٠٠٩) أن مقياس Basu's AT قد استخدم في ٣٦ بحثًا من مجمل ٥٢ بحث، والمهم أن ذلك يؤشر بأن هذا المقياس كما سبق الإشارة هو أكثر المقاييس استخدامًا وبشكل تكراري نسبي مرتفع، وهي نتيجة تتفق مع دراسة Ryan's (2006, p.514) التي أقرت بأن مقياس Basu's AT هو أكثر مقاييس التحفظ تآلفًا في الأدب المحاسبي.

تغطي الأبحاث التي استخدمت مقياس AT للحفاظ مناطق بحثية واسعة تحتوي: ١ - صياغة فروض بحثية عن التحفظ عند التعاقد ٢ - صياغة فروض بحثية عن التحفظ في مواقف المنازعات القضائية ٣ - تأثير حوكمت الشركات على درجة التحفظ ٤ - تأثير جودة المراجعة على درجة

التحفظ، وعلى ذات المنوال طرح مشكلات بحثية أخرى. وقد وجد أن أغلب دراسات المقارنة في موضوع التحفظ قد تبنت مقياس Basu AT. وقد اختبرت هذه الأبحاث والدراسات المقارنة تأثير عوامل قانونية، سياسية، ومؤسسية مختلفة على درجة تحفظ المنشأة (مثل ذلك: Ball et al., 2000, Bushman and Piotroski, 2007). وقد استخدم Bell et al. (2008) تصميم تجريبي دولي مقارنة لاختبار معنوية تأثير سوق الدين مقارنة مع سوق الملكية على درجة التحفظ المحاسبي بالمنشأة. وقد وجدوا أن درجة التحفظ قد ارتفعت بالتقارير المالية مع أهمية سوق الديون، وليس مع أهمية سوق الملكية.

لقد حقق أدب المحاسبة في عدد من نقاط قوة ونقاط ضعف مقياس Basu AT (للمناقشة الشاملة حول هذا الموضوع أنظر [Ryan 2006])، فمن نقاط القوة الآتي: ١ - أنه من المقاييس التي طبقت بشكل واسع وظل لمدة تقرب من تسع سنوات هو المقياس الوحيد المطبق لقياس عدم التماثل الوقتي لتفعيل التحفظ. ٢ - تأتي عن كثير من الأبحاث التي استخدمت مقياس تحفظ AT نتائج تتفق مع

التوقعات النظرية، وهو ما أدى ليس فقط إلى زيادة ثقة الباحثين في النظرية لكن أيضاً في المقياس ذاته. ٣ - لقد وفق مقياس AT جيداً في تحليل العينات الكبيرة، وهو ما ظهر من استخدامه في كثير من الدراسات المقارنة كبيرة الحجم على المستوى الدولي كما أشير إليه قبلاً.

من ناحية أخرى، حقق أدب المحاسبة في عدة انتقادات تمثل نقاط ضعف في هذا المقياس كالاتي: ١ - أن أداءه عند تصميم أبحاث السلاسل الزمنية يعد أداءً ضعيفاً، حيث لا يعمل بشكل جيد عندما تجمع معلومات تغطي فترة زمنية، فقد اختبر Givoly et al., (2007) حساسيته باستخدام بيانات افتراضية في اكتشاف ما بها من تحفظ محاسبي، وتوصل إلى أنه لا يكتشف كل حالات التحفظ في القوائم المالية. ٢ - يوجد به عيب تحيز يتمثل في تحيز نسبة تباين العينة وتحيز تجزئة العينة (Dietrich et al., 2007)، حيث أن تحيز نسبة تباين العينة يفسر نتيجة معروفة في الاقتصاد القياسي تتمثل في أن انعكاس الانحدارات بشكل عام يكون متحيزاً، إلا في مواقف أو حالات معينة محدودة، أما عن تحيز تجزئة العينة فهو ينشأ عن تجزئة العينة حسب

الأخبار الحسنة والأخبار السيئة بناءً على عوائد الأسهم، ٣ - توجد مشكلة أنية زمنية في العلاقة بين مكاسب وعوائد الأسهم Beaver et al., (2008)، ٤ - لا يعطي قياساً حازماً محدداً للتحفظ، ٥ - لا يجب أن تحتوي التغيرات في الربح الاقتصادي في متغير عائد السهم في تحليل انحدار Roychowdhury and Watts, (Basu 2007) و٧ - قد يؤدي سوء التسعير السوقي إلى أن لا تعكس عوائد السهم بشكل صحيح المدى الحقيقي للأخبار الاقتصادية الكامنة.

تشير هذه نقاط الضعف إلى أن مقياس AT قد يكون مقدراً متحيزاً لدرجة التحفظ الحقيقية. لكن الجدل بشأن وجود هذا التحيز واتجاهه لازال جدلاً غير مستقر في أدب المحاسبة. ويزعم كل من Gigler and Hemmer (2007) and Dietrich et al. (2001) بأن مقياس Basu قد يكون متحيزاً إلى أعلى. ورغم أن استنتاجات أبحاثهم متماثلة إلا أن هاتين الدراستين قد أسستا على أسس نظرية مختلفة جداً. فقد أسست دراسة Gigler and Hemmer (2001) على نموذج وكالة مع إفصاح اختياري وقائي مسبق، بينما أسست دراسة Dietrich et al. (2007) بشكل شبه كامل على أسس

الاقتصاد القياسي. وقد توصل Givoly et al. [2007] إلى الاستنتاج ذاته وهو أن مقياس Basu غير صحيح وإن لم يشر إلى ما إذا كان متحيزاً لأعلى أو لأسفل.

على الجانب الآخر من النقاش، يؤيد Ryan [2006] بشكل قوي مقياس AT، ويزعم أنه مع مواصفات نموذج وتصميمات تجريبية أكثر رصانة، قد لا يكون مقياس AT متحيزاً بالشكل القوي الذي يدعيه Dietrich et al. (2007). ويقترح تدعيم صحة مقياس AT بدمج وكلاء صناعة معينة وفقاً للأخبار الاقتصادية، وكذا بالسيطرة على آثار الدورات الاقتصادية [Ryan,2006].

٢/٢: مقياس Ball and Shivakumar's (2005) (AACF) لقياس عدم تماثل التدفقات النقدية إلى الاستحقاقات:

طور Ball and Shivakumar's (2005) مقياس Asymmetric Accrual to Cash-flow Measure (AACF) لتقدير درجة التحفظ المحاسبي في الشركات غير المسجلة في بورصة الأوراق المالية، حيث يشترط مقياس

Basu's AT توفر معلومات عن سعر سهم الشركة وهو شرط غير متوفر في الشركات غير المسجلة، لذا فقد اقترح هذا المقياس للتغلب على هذه الصعوبة، حيث يعد مقياس (AACF) مكافئاً لمقياس AT سوى عدم الحاجة إلى سعر السهم السوقي وهو يؤسس على نموذج الانحدار الآتي:

$$ACC_t = \beta_0 + \beta_1 DCFO_t + \beta_2 CFO_t + \beta_3 DCFO_t \times CFO_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

ACC_t : استحقاقات مقاسة مثل Δ المخزون + Δ المدينون + Δ أصول متداولة أخرى - Δ الدائنون - Δ خصوم متداولة أخرى - إهلاك.

$DCFO_t$: متغير وهمي يوضع بمقدار يساوي صفر إذا كان $CFO_t \geq 0$ ، ويوضع بمقدار يساوي واحد صحيح إذا كان $CFO_t < 0$.

CFO_t : التدفق النقدي خلال الفترة t.

يتأسس كل من مقياس Basu's AT ومقياس AACF على الفكرة الأساسية ذاتها وهي عدم تماثل توقيت الاعتراف المحاسبي، ويتم تقديرهما من نموذجين متقاربين جداً في البناء. ويقيس كلا النموذجين انحدار متغير أرباح على

متغير ممثل للأخبار الاقتصادية. وكلاهما يوظف متغير وهمي (DR and DCFO) للتمييز بين الأخبار الحسنة والأخبار السيئة. الفرق الرئيس بين النموذجين هو في اختياراتهما المختلفة للمتغيرات الممثلة للأخبار الاقتصادية (المحركات) ومتغير الاستجابة (المتغير التابع). حيث يستخدم نموذج AT Basu's عائد السهم كمتغير ممثل للأخبار، بينما يستخدم نموذج ACF التدفق النقدي التشغيلي كمتغير ممثل للأخبار. من ناحية شروط متغير الاستجابة، يستخدم نموذج AT Basu's المكاسب الإجمالية، بينما يختار نموذج ACF فقط الجزء المستحق من المكاسب الإجمالية، وفي رأي Ball and Shivakumar's (2005,2006) أن التحفظ المحاسبي يؤثر بشكل رئيس على الجزء المستحق من المكاسب الإجمالية أكثر من تأثيره على الجزء النقدي (التدفق النقدي).

هذا وقد تبين أن الباحثين في التحفظ المحاسبي قد اهتموا بشكل كبير باستخدام مقياس ACF كمقياس بديل لمقياس Basu AT، وذلك بسبب أوجه النقد الموجهة للمقياس الأخير إلى الدرجة أن Lara et al. (2009) في

بحثهم عن العلاقة بين حوكت الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي قد قاموا بتقدير مقياس ACF بالإضافة إلى المقياس AT وذلك ضمناً لأن لا تكون نتائج بحثهم التجريبي الأساسية المحصلة باستخدام مقياس AT نتائج مضللة.

لم تناقش مناطق قوة أو ضعف مقياس ACF في أدب التحفظ بشكل جدي، ولم يتحقق بعد من صحة ورسانة بناء النموذج أو من وجود تحيز من عدمه، وقد يرجع ذلك إلى الحداثة النسبية لهذا المقياس مقارنة بمقياس AT، وهو ما يوضح الحاجة إلى مزيد من الأبحاث قبل إقرار نقاط القوة أو الضعف، وأي تحيز محتمل ينأى في نتائج تطبيقه، حتى يمكن تفهم ذلك بشكل كامل.

٣/٢: نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (أو القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية) (MTB or BTM): الفكرة الكامنة وراء استخدام MTB (أو BTM) كمقياس للتحفظ المحاسبي هو أنه، في ظل ثبات العوامل الأخرى *Ceteris paribus*، يميل نظام المحاسبة المتحفظ إلى خفض القيمة الدفترية الصافية

الدراسات إلى أن هذه النسبة سوف تكون أكبر من الواحد طالما أن نظام المحاسبة يدني القيمة الدفترية لصافي الأصول عن قيمتها السوقية. ويعبر الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لصافي الأصول عن احتياطي سري، وكلما كان هذا الاحتياطي موجباً فإن النسبة سوف تزيد على الواحد (Penman and Zhang, 2002). وبناءً عليه اقترح (Penman and Zhang, 2002) التركيز على هذا الاحتياطي عند قياس التحفظ المحاسبي، لكن المشكلة الأساسية التي تواجه الباحثين هي أن المحاسبة قد لا تهدف إلى قياس هذا الاحتياطي، وبالتالي فإن القيمة السوقية لحق الملكية هي البديل العملي المتوفر لقياس التحفظ المحاسبي، إذا كان السوق يفرز قيم غير متحيزة.

يمكن تجزئة الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية إلى ثلاثة مكونات رئيسية، المكون الأول هو صافي الزيادة المحققة في قيم الأصول خلال الفترة، والثاني القيمة السوقية لكل أصل على حده، والثالث العوائد التي تحققها الشركة كوحدة واحدة (Roychowdhury and Watts, 2007). فإذا لاحظنا أن القيمة الدفترية تبدأ في

المنشأة مقارنة بقيمتها الاقتصادية الحقيقية. لذلك فإن قيمة أعلى لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (وقيمة أقل لنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية) تنطوي على درجة أعلى للتحفظ المحاسبي، والعكس بالعكس. (على أن يلاحظ أن MTB هو مقياس موجب للتحفظ، بينما BTM هو مقياس سالب للتحفظ). وأصول هذا المقياس متجذرة بقوة في العمل التحليلي المؤسس على نموذج تقييم الدخل المتبقي the Residual Income Valuation Model (RIVM) [Feltham and Ohlson, 1995; Zhang, 2000; Beaver and Ryan, 2000]. لقد عرض (Feltham and Ohlson (1995) التحفظ المحاسبي أولاً في سياق نموذج تقييم الدخل المتبقي، حيث يتميز التحفظ باعتباره الميل إلى التحيز إلى القيمة الدفترية للمنشأة التي تقل عن قيمتها السوقية. وقد أخذ بهذا الشكل من التحفظ في الأعمال التحليلية اللاحقة كما في أبحاث Beaver and Ryan (2000) and Zhang (2005, 2000).

استخدم العديد من الباحثين نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية كمقياس للتحفظ المحاسبي (Beaver and Ryan, 2000, 2005). وتشير هذه

بداية أي فترة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل، فإن هناك ثلاثة عناصر تفصل هذه القيمة عن القيمة السوقية:

١- الزيادة المحققة والمعترف بها خلال الفترة، ووفقاً للنظام المحاسبي القائم يتم تعديل القيمة الدفترية لصافي الأصول في نهاية الفترة تبعاً لآلية الاعتراف المحاسبي. هذه الزيادة تشمل المكاسب المحققة كما تشمل أيضاً أي استرداد للتكلفة عندما ترتفع القيمة السوقية لأصول معينة سبق تسجيلها بالقيمة السوقية أو التكلفة أيهما أقل (مثل المخزون والأصول طويلة الأجل).

٢- الزيادة في القيمة السوقية (أو القيمة المستردة) لكل أصل على حده على تكلفة هذه الأصول. يدخل في هذه الزيادة ارتفاع القيم السوقية للأصول الثابتة على تكلفتها، الاعتراف بكل تكاليف البحوث والتطوير ونفقات الدعاية والإعلان على أساس فوري، وتسجيل الاستثمارات الجديدة التشغيلية أو المالية على أساس التكلفة، وليس على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتولدة منها.

٣- الزيادة في قيمة المنشأة كوحدة واحدة عن القيمة السوقية أو المستردة

لجميع الأصول كل أصل على حده. وترجع هذه الزيادة إلى العوائد الاحتكارية التي تحققها الشركة زيادة على أي استخدامات بديلة لأصول تلك الشركة. ويتم التعبير عن هذه الزيادة عادة بقيمة الشهرة.

بالإضافة إلى نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (أو القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية) في صورتها الخام، فقد صقل Beaver and Ryan (2000) نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية كمقياس للتحفظ، وقد استخدم هذا المقياس المنقى على نطاق واسع في أدب المحاسبة. وقد أسس هذا التحسين على تجزئة نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية إلى جزأين، الأول هو عنصر التحيز والآخر هو عنصر عائد متباطئ. ويرى Beaver and Ryan [2000] أن مكون التحيز في مقياس نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية يجب أن يفسر باعتباره مقياساً للتحفظ المحاسبي. ولكي يمكن تحليل وتجزئة نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية فقد أوجد Beaver and Ryan [2000] انحدار هذه النسبة على سلسلة من عوائد متباطئة للسهم، وصولاً إلى عوائد متباطئة عن فترة

ست سنوات سابقة، وذلك كما يوضحه نموذج الانحدار الآتي:

$$BTM_{t,i} = \alpha_t + \alpha_i + \sum_{j=0}^6 \beta_j R_{t-j,i} + \varepsilon_{t,i}$$

حيث أن:

$BTM_{t,i}$: نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للمنشأة i ، في نهاية السنة t .

α_t : التباين من سنة إلى أخرى في النسبة العامة للقيمة الدفترية إلى السوقية لمنشآت العينة.

α_i : مكون التحيز في نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للمنشأة i .

$R_{t-j,i}$: العائد على الملكية خلال كل سنة من السنوات الست السابقة.

β_j : معاملات الانحدار على $R_{t-j,i}$.

في الانحدار أعلاه، المعامل α_t يمثل الأثر الزمني للتحركات السوقية الواسعة لنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، وبينما يثبت هذا المعامل خلال سنة معينة، إلا أنه قد يتغير من سنة إلى أخرى. معامل التأثير الثابت، α_i ، يمثل عنصر تحيز مستمر لمنشأة معينة كأحد مكونات نسبة القيمة

الدفترية إلى القيمة السوقية للشركة i ، ويتم تثبيته لكل منشأة. β_j هو معامل الانحدار لمكون التباطئ في نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية. وطبقاً لرأي Beaver and Ryan [2000] فإن عنصر التحيز في نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، α_i ، يعد مقياساً أكثر دقة لدرجة تحفظ المنشأة مقارنة بنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية الخامة.

الميزة الجوهرية في مقياس تحفظ BTM أو MTB أنه مقياس راسخ رصين ومحدد، مقارنة بمقياس AT ومقياس AACF اللذان لا يولدان بشكل عام قياسات راسخة رصينة للتحفظ المحاسبي. كما أنه مؤسس نظرياً على نموذج Feltham and Ohlson's (1995) analytical model التحليلي، وهو أحد نماذج التقييم الأكثر رصانة في أدب المحاسبة، وهو ما يضيف إليه ميزة أخرى.

من ناحية نقاط الضعف، يجادل كل

من Roychowdhury and Watts (2007) بأن نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (MTB or BTM) قد تكون نسبة منحازة لأعلى كمقدر لدرجة التحفظ، ويرجع ذلك لوجود الريع الاقتصادي في معظم المنشآت. كما

،e.g. Fama and French, (1993) ومثل هذا الدور الذي تلعبه هذه النسبة قد يخلق قدرًا كبيراً من اللبس فيما يتعلق بكيفية تفسيرها من قبل الباحثين.

٤/٢ : مقياس Penman and Zhang's (2002) لقياس الاحتياطات السرية (HR):

يزعم Penman and Zhang (2002) أن التحفظ المحاسبي يخلق احتياطات سرية، يمكن أن تستخدم لقياس درجته. وفي رأيهما أن كلما ارتفع مقدار الاحتياطات السرية، كان نظام التقارير المالية بالمنشأة أكثر تحفظاً. مع ذلك، نظراً لأن الاحتياطات السرية لا تعرض صراحة بالقوائم المالية أو في أي تقارير أخرى، لذا فهي تقدر فقط بواسطة الباحثين أنفسهم.

لقد وظفت طريقتان متماثلتان في أدب التحفظ لتقدير حجم الاحتياطات السرية. الطريقة الأولى طورت من قبل (Ahmed et al. 2000)، وقد استخدم في سبيل ذلك نسبتين هما نسبة مصاريف الأبحاث والتطوير إلى المبيعات، ونسبة مصاريف الإعلان إلى المبيعات، كنسبتين ممثلتين للاحتياطات السرية. لكن الطريقة الأخرى التي طورها Penman and

يزعم أن الربيع الاقتصادي لمنشأة ما قد لا يكون قابلاً للتحقق والاعتراف المحاسبي بشكل عام في قيمة المنشأة الدفترية التي أعدت في إطار مبادئ المحاسبة المتعارف عليها. لذا بغض النظر عن درجة التحفظ، فإن الربيع الاقتصادي بشكل عام يخفض القيمة الدفترية للمنشأة مقارنة بالقيمة السوقية. كلما ارتفع ما تحققه المنشأة من ريع اقتصادي، كلما ارتفع احتمال أن تكون نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لهذه المنشأة نسبة مبالغ فيها كمقدر لدرجة التحفظ الحقيقية للمنشأة. إلا فقط إذا كان الربيع الاقتصادي المعترف به في المنشأة يساوي صفرًا، في هذه الحالة يمكن القول أن نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية نسبة غير متحيزة وتمثل مقدر غير متحيز لدرجة التحفظ الحقيقية للمنشأة.

توجد مشكلة أخرى، هي أن نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية نسبة مشهورة كنسبة ممثلة لمؤشرات عديدة أخرى أكثر من أنها ممثلة للتحفظ المحاسبي في الدراسات المحاسبية التجريبية وأدب أبحاث التمويل، ولذا قد يحدث بعض اللبس، ومثال ذلك، أن هذه النسبة تستخدم كمؤشر لمخاطر التعثر في السداد من قبل باحثي التمويل

INV_{it}^{res} : احتياطي المخزون.

RD_{it}^{res} : احتياطي الأبحاث والتطوير.

ADV_{it}^{res} : العلامات التجارية (أصل غير ملموس)

احتياطي المخزون (INV_{it}^{res}) هو القيمة التي تحدد، بإتباع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها GAAP، لاحتياطي الوارد أخيراً يصرف أولاً كما يرد في حواشي القوائم المالية. أما احتياطي الأبحاث والتجارب (RD_{it}^{res}) فهو احتياطي محسوب على أساس قسط نفاذ (إطفاء) مقدر لأصل متأتي عن رسملة تكاليف الأبحاث والتجارب R&D، فقد سمحت معايير المحاسبة بمثل هذه الرسملة. حيث ينطوي هذا الحساب على خطوتين: الأولى، هي الحاجة إلى رسملة مصاريف الأبحاث والتجارب من قائمة الدخل كما لو كانت أصلاً، والأخرى هي ضرورة حساب قسط نفاذ (إطفاء amortization) لهذا الرصيد المرسل لأصل الأبحاث والتجارب، وذلك باستخدام المتوسط المقدر لمعدلات النفاذ (الإطفاء) في ذات الصناعة. والرصيد المتبقي (الصافي) في أصل الأبحاث والتجارب بعد استبعاد أفساط الإهلاك (الإطفاء) هو احتياطي

Zhang (2002) تعد أكثر شيوعاً وتطوراً في تقدير الاحتياطيات السرية. ولذا تركز المناقشة على تلك الطريقة الأخيرة، التي شيد Penman and Zhang (2002) بناءً عليها مؤشراً للتحفظ، أطلق عليه درجة الاحراز C، ويحسب هذا المؤشر كالآتي:

$$C_{it} = ER_{it} / NOA_{it}$$

حيث أن:

ER_{it} : الاحتياطيات السرية المقدرة التي نشأت عن التحفظ المحاسبي، حيث أن i تشير إلى المنشآت و t تواريخ قوائم الميزانية.

NOA_{it} : صافي الأصول التشغيلية (صافي الأصول المتداولة)، وهو عبارة عن القيمة الدفترية للأصول المتداولة ناقص الخصوم المتداولة، باستثناء الأصول والخصوم المالية.

وقد ظل تقدير ER_{it} يمثل تحدياً لكل من Zhang (2002) Penman and Zhang، لذا فقد استخدمنا المعادلة التالية لتقدير الاحتياطيات السرية:

$$ER_{it} = INV_{it}^{res} + RD_{it}^{res} + ADV_{it}^{res}$$

حيث أن:

الأبحاث والتجارب والذي أشير إليه بالرمز RD^{res} .

تتطلب طريقة Penman and Zhang (2002) عدة بيانات يصعب العثور عليها، مثل مصاريف الأبحاث والتطوير R&D ومصاريف الإعلان، وهي بيانات لا يفصح عنها دائماً من قبل منشآت الأعمال أو في قواعد البيانات. ونتيجة ذلك، فإن حجم العينات المستخدم في الدراسات التجريبية التي تطبق مقياس الاحتياطيات السرية، عموماً يكون أقل بكثير عن حجم العينات في الدراسات المعنية بمقاييس أخرى لقياس التحفظ، إضافة إلى هذا فإن النظم المحاسبية في عديد من دول العالم لا تفرض الإفصاح عن مصاريف الأبحاث والتجارب ومصاريف الإعلان، وهو ما يبرر سبب أن أغلب دراسات المقارنة الدولية عن التحفظ لا تطبق مقياس الاحتياطيات السرية.

تشير الأدلة النظرية والتجريبية في دراسة Rajan et al. (2007) and Penman and Zhang [2002] إلى أن الاحتياطيات السرية تتقاطع مع معدلات نمو استثمارات منشآت الأعمال. عندما يكون نمو استثمار المنشأة نمواً مرتفعاً، تميل الاحتياطيات

السرية إلى التراكم. والعكس صحيح، عندما يبطن نمو استثمار المنشأة ويتجه إلى التدني، تتناقص الاحتياطيات السرية ويكون هناك ميل إلى إعادة ترحيلها إلى الأرباح. يشير هذا النمط إلى أن مقياس الاحتياطيات السرية قد يكون مقياساً متحيزاً. وبناءً على معدل نمو المنشأة، فإن مقياس الاحتياطيات السرية قد يكون أعلى أو أقل من الدرجة الحقيقية لتحفظ المنشأة، فإذا كان معدل النمو موجباً، قد يكون التحيز موجباً، وإذا كان معدل النمو سالباً، قد يكون التحيز سالباً.

٥/٢: مقياس Givoly and Hayn's (2000) لقياس الاستحقاقات السالبة:

اقترح Givoly and Hayn (2000) مقياساً للتحفظ يركز على الاستحقاقات غير التشغيلية كمجموعة فرعية من قيمة المنشأة الدفترية. والأساس المنطقي وراء استخدام هذه الاستحقاقات السالبة هو أن التحفظ المحاسبي يستخدم آلية الاستحقاقات كي يؤجل الاعتراف بالمكاسب الاقتصادية ويسرع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية. ومن خلال عملية تأخير المكاسب وتسريع الخسائر، يصبح

مستوى الاستحقاقات غير التشغيلية المتراكم بشكل تدريجي أكثر فأكثر سالبية [Givoly and Hayn,2000].

باستخدام عينة مكونة من ٨٩٦ منشأة، تبين لـ [Givoly and Hayn 2000] أن الاستحقاقات غير التشغيلية السالبة المتراكمة لهذه العينة من المنشآت قد ازدادت بشكل معنوي خلال فترة المعاينة من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٨. وقد وجد أيضاً أن استحقاقات التشغيل (الموجبة) عن نفس الفترة لهذه المنشآت وعددها ٨٩٦ قد زادت. ولكن على أساس الصافي، ولم تكن الزيادة في الاستحقاقات التشغيلية كبيرة بالقدر الكافي لتعويض الاستحقاقات غير التشغيلية السالبة المتزايدة، وهو ما أدى إلى انخفاض الاستحقاقات الكلية (الاستحقاقات التشغيلية زائد غير التشغيلية) خلال هذه الفترة. ويزعم (Givoly and Hayn 2000) أن اتجاه الاستحقاقات السالبة نحو الزيادة هو مظهر من مظاهر زيادة درجة التحفظ الكلية في منشآت العينة التي اختيرت خلال الفترة بين ١٩٦٥ و ١٩٩٨.

أحد مواطن قوة مقياس NA هو أنه مقياس رصين وراسخ وسهل التطبيق، حيث لا يحتاج إلى بيانات كثيرة، علاوة على أنه لا يؤسس على بيانات

سوقية، ولذلك، على النقيض من مقياس AT ومقياس MTB، يمكن أن يطبق أيضاً في المنشآت غير المسجلة في بورصة الأوراق المالية.

على أي حال، يشير المسح الشامل الذي أجراه Wang وآخرون (٢٠٠٩) إلى أن ما يعيب مقياس NA هو نقطتين ضعف: النقطة الأولى هي أن الشكل الأصلي للمقياس NA كما ورد في (Givoly and Hayn 2000) يتطلب من الباحثين قياس الاستحقاقات المتراكمة خلال فترة زمنية طويلة تبدأ من سنة أساس. وفي الممارسة العملية قد يصعب توحيد هذه سنة الأساس عبر المنشآت المتعددة. لذا فقد كيفت استراتيجية في الدراسات الحديثة تتجه نحو حساب متوسط الاستحقاقات غير التشغيلية عن فترة ثلاث سنوات، تتمحور حول السنة t (أي من السنة $t - 1$ إلى السنة $t + 1$)، مع استخدام متوسط السنوات الثلاث كممثل للتحفظ المحاسبي [Lara et al., 2007; Ahmed and Duellman, 2007]. من الواضح أن هذا المدخل الجديد لقياس NA لم يعد مقياساً للاستحقاقات غير التشغيلية المتراكمة، بل مقياساً لمتوسط الاستحقاقات غير التشغيلية الدورية. ورغم هذا الاختلاف، لا يزال المدخل

يؤسس على نفس المبدأ الأساسي وهو أن التحفظ المحاسبي يميل إلى إنتاج استحقاقات غير تشغيلية سالبة.

نظر الباحثين الآخرين على إجراء تحقيق لها في المستقبل.

٣- الدراسات السابقة:

يلخص هذا القسم استخدام مقاييس التحفظ الخمسة في الأدبيات التجريبية، بما في ذلك موضوع كل دراسة ونتائجها الرئيسية، وكذا تواتر استخدام كل مقياس في هذه الدراسات، حيث يلاحظ وجود اختلاف كبير في وتيرة استخدام كل مقياس، وأن مقياس Basu AT هو إلى حد بعيد المقياس الأكثر استخداماً. وكذا محاولات بعض الباحثين اشتقاق مقاييس أخرى، واستخدام قياس التحفظ في اختبار بعض دوافعه وأثره على القوائم المالية.

١/٣ : دراسات مقاييس التحفظ وانعكاساته

حاول بعض الباحثين اشتقاق مقاييس أخرى للتحفظ سواء من القوائم المالية مباشرة أو من إجراء بعض التعديلات على نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وذلك في سياق استهداف قياس التحفظ المحاسبي وانعكاساته المحاسبية والمالية. على سبيل المثال دراسة Beaver and Ryan

نقطة الضعف الأخرى في مقياس NA هو أن الإهلاك يعد عنصراً مهماً من عناصر المحاسبة على أساس الاستحقاق، لكن يتم تجاهله في مقياس NA. وفي حقيقة الأمر فقد أضاف Givoloy and Hayn (2000) قيمة مصروفات الإهلاك إلى المكاسب عند احتساب الاستحقاقات التشغيلية وغير التشغيلية لكي يصل إلى مكاسب معدلة تتوافق مع التدفقات النقدية التشغيلية، لأن الإهلاك يعد بنداً من البنود غير النقدية. ورغم أن استبعاد الإهلاك من حساب الاستحقاقات له ما يبرره، إلا أن تجاهله يسقط من الاعتبار بالكامل بنداً من بنود المحاسبة على أساس الاستحقاق. لذلك، قد يكون من المفيد للباحثين في المستقبل الأخذ بعين الاعتبار أثر التحفظ على أقساط الإهلاك ومدى إمكان صياغة مقاييس جديدة للتحفظ تتضمن هذه الأقساط.

حتى الآن لا يوجد نقاش جوهري في أدب المحاسبة حول وجود أي تحيز محتمل في مقياس NA. وفي حقيقة الأمر هي قضية تشجع على لفت

(2000) السابق الإشارة إليها، والتي احتوت تجزئة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، كي تعكس الجزء الثابت من التحفظ المحاسبي والجزء الذي يتغير من فترة لأخرى. وأسست الدراسة الفصل بين مكونات التحفظ على أن المطلوب للباحثين هو قياس التحفظ خلال فترة معينة (التغيرات التي تطرأ على القيمة الدفترية). في دراسة (2002) Penman and Zhang تم تطوير مقياس تحفظ من السياسات المحاسبية التي تتبعها المنشأة (سياسة المخزون، وتسجيل تكاليف البحوث والتطوير، وتكاليف الإعلان). وقد سعت هذه الدراسة إلى قياس أثر التحفظ المحاسبي على جودة وعوائد الأسهم. وأوضحت أن دراسة أثر التحفظ المحاسبي بمفرده على الجودة يؤدي إلى نتائج ضعيفة حيث يجب استخدامه في ظل النمو في حجم استثمارات الشركة وبناءً عليه أوضحت أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة على الربح والعائد إذا كانت المنشأة تتصف بمعدلات نمو استثمارية عالية لأن ذلك يتيح لها تكوين احتياطات سرية يمكن استخدامها في إدارة الربح.

اعتمدت دراسة Easton and Pae (2004) على مقياس بسيط للتحفظ المحاسبي في بيان أثره على العائد السوقي. وقد استخدم التغير في الاستثمارات النقدية كمؤشر على التحفظ المحاسبي في تسجيل الأصول ذات صافي القيمة الحالية الموجب، والتغير في صافي الأصول التشغيلية كمؤشر على التحفظ في تسجيل الأصول التشغيلية. وتوصلت إلى أن التحفظ الذي يرجع إلى الاستثمارات النقدية له أثر قوي على عائد الشركة يزيد على أثره على الأرباح المحاسبية. أما التحفظ الراجع للقياس المحاسبي للأصول التشغيلية فلم يكن معنوياً بالنسبة للعيينة ككل. ومع هذا فعند تجزئة العينة بحسب الصناعات الداخلة فيها تبين أن هناك صناعات مثل الأدوية يكون فيها التحفظ المحاسبي الراجع لقياس الأصول التشغيلية مؤثراً بصورة معنوية في العائد. هذه النتيجة ارتبطت بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للأصول التشغيلية. فالمنشآت التي ترتفع فيها هذه النسب أظهرت أثراً معنوياً للتحفظ الراجع لقياس الأصول التشغيلية على العائد على أسهم تلك الشركات.

الدراسة أوضحت أن الارتباط السالب بين المقياسين أمر طبيعي لأن مقياس معامل الاستجابة للأخبار يعكس التحفظ المحاسبي في القيم المسجلة دفترياً، ويتأثر جانب من هذا التحفظ بدرجة كبيرة بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية. فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فمن المتوقع أن يكون معامل التحفظ في نموذج Basu منخفضاً، والعكس عندما تكون النسبة منخفضة.

في دراسة LaFond and Watts (2007) استخدم مقياس Basu لتوضيح دور التحفظ في تخفيض حدة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين. وخلصت إلى أن هذا المقياس يعكس بصورة أفضل التحفظ المحاسبي، وأن هذا التحفظ يعتبر واحدة من آليات حماية المستثمرين من التصرفات الانتهازية للإدارة.

في دراسة Ball and Kothari (2007) تم تحليل الخصائص الإحصائية لنموذج معامل استجابة السوق والأرباح لتوضيح مدى ملاءمة النموذج في قياس وتفسير التحفظ المحاسبي. وقد أشارت النتائج إلى أن النموذج قد لقي قبولاً واسعاً في تفسير عدة ظواهر مالية منها عقود الدين، والمساءلة القانونية، ودوافع التقرير

في دراسة أخرى استخدم Cheng (2005) نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية كمقياس للتحفظ المحاسبي، وذلك لتفسير أثره على العائد غير العادي على حق الملكية لعينة من الشركات الأمريكية. وجاء استخدامه لهذه النسبة بسبب ضرورة أن يعكس مقياس التحفظ مكونات العوائد الاحتكارية التي تحققها الشركة والتي لا يقابلها أصول مثبتة بالدفاتر، ويعكس أيضاً التحفظ في استخدام السياسات المحاسبية للأصول المسجلة بالفعل. وتوصلت الدراسة إلى أن جانباً كبيراً من العائد غير العادي يفسر معنوياً بالتحفظ المحاسبي.

وفي دراسة Ball and Shivakumar (2005)، استخدم التحفظ المحاسبي كمؤشر على جودة التقارير المالية التي تعدها الشركات البريطانية. واستخدمت الدراسة مقياس Basu. وتوصلت إلى أن الشركات المساهمة أكثر تحفظاً في إعداد القوائم المالية، وهو ما يعد دلالة قوية على ارتفاع جودة التقارير المالية لهذه الشركات.

دراسة أخرى لـ (Pae, et al, 2005) ربطت بين استخدام مقياس معامل استجابة السوق والأرباح ونسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية. هذه

المحاسبي في العديد من الدول. وأوضحت أن النموذج ملائم جداً لتفسير التحفظ المحاسبي فيما يتعلق بالقيم المسجلة، أما فيما يتعلق بالنمو الناتج عن أصول غير مسجلة دفترياً فإنه لا يستجيب لها، وبذا فسرت أسباب وجود ارتباط سالب بين نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ومقياس رد فعل السوق.

٢/٣ : دراسات دوافع التحفظ

العديد من الدراسات المحاسبية استخدمت مقاييس التحفظ المحاسبي في اختبار الدوافع من ورائه. كما وضع من قبل فإن التحفظ المحاسبي مطلوب لتخفيض تكاليف التعاقد، تكاليف المساءلة القانونية، التكاليف السياسية، وتكاليف الضرائب. وفي يلي نتائج بعض الدراسات التي استهدفت دوافع التحفظ المحاسبي.

التعاقدات: عدد كبير من الدراسات المحاسبية استخدمت نماذج قياس التحفظ في اختبار الدوافع التي تعتبر العوامل الرئيسية وراء التمسك بالتحفظ المحاسبي. ففي دراسة Kwon, et al, (2001) استخدم التحليل الرياضي لعلاقة الأصول والوكيل. وتبين أن الأمر المنطقي، إذا كان الأصل يمتلك

حق تصميم النظام المحاسبي ولديه أدوات عقابية كاملة أن يبني النظام المحاسبي على أساس التحفظ حتى يقلل من تكاليف ربط التعاقد مع الإدارة بنواتج محاسبية غير محققة. كما ثبت أيضاً أن التحفظ المحاسبي مطلوب للرقابة على أداء الإدارة وتخفيض تكاليف التعاقدات حتى في الحالات التي لا يكون الأصل فيها صاحب الحق في تصميم النظام المحاسبي ولديه قدرة محدودة على فرض العقاب على الإدارة، فإن التحفظ يخلق التوازن بين مصالح الأصل ومصالح الوكيل. وفي دراسة LaFond and Roychowdhury (2007) استخدم مقياس Basu لاختبار أثر نسبة ملكية الإدارة على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن تزايد نسبة ملكية الإدارة في أسهم الشركة يكون مقترناً بارتفاع التحفظ المحاسبي في القوائم المالية. وأسست على ذلك نتيجة بأن التحفظ المحاسبي يعتبر مطلباً أساسياً للمساهمين لتخفيف مشكلات الوكالة التي تتزايد مع اتساع درجة انفصال الملكية عن الإدارة. وخلصت الدراسة إلى أن تحرك FASB تجاه القيمة العادلة في قياس بعض الأصول لا يصب في مصلحة المساهمين.

في سياق عقود الدين، اعتمدت دراسة (Beatty, et al, 2007) على عدة مقاييس للتحفظ، منها مقياس Basu، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وذلك في اختبار أثر عقود الدين على التحفظ. وانتهت إلى أن المقرضين يطلبون قوائم مالية متحفظة عادة عند التعاقد وبعده، وأنهم يضعون شروط التحفظ في الأرقام المحاسبية في عقود القرض. النتيجة الأهم التي توصلت إليها الدراسة أن المقرضين لا يعتمدون كثيراً على المبادئ المحاسبية في بناء شروط عقد القرض الأمر الذي خلص إلى أن المبادئ المحاسبية المقبولة قد لا تلبي احتياجات المقرضين من التحفظ المحاسبي. وفي السياق ذاته اختبرت دراسة Zhang (2008) أثر التحفظ المحاسبي على تكلفة الاقتراض وعلى احتمالات مخالفة المنشآت التي تعد قوائم مالية أكثر تحفظاً لشروط عقد القرض. واستخدم الباحث في دراسته نموذج Basu، وتوصلت إلى أن المقرضين يمنحون المقرضين الذين يعرضون قوائم مالية متحفظة معدلات فائدة تقل عن تلك المعدلات التي تمنح لمن يعرضون قوائم مالية غير متحفظة. وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى أن التحفظ المحاسبي يجعل الأرقام

المحاسبية قريبة من الحدود التي تتضمنها شروط عقد القرض، ومن ثم قد تؤدي إلى تزايد احتمالات مخالفة شروط العقد.

بدلاً من دراسة تعاقدات المنشأة بصورة مباشرة، اعتمدت دراسة Ball, et al.(2007) على منهج مختلف في اختبار التحفظ المحاسبي في أسواق الأسهم وأسواق السندات في عدد من الدول. وقد استخدمت الدراسة أيضاً نموذج Basu. وتوصلت إلى أن حجم سوق الدين يؤثر بدرجة أكبر في التحفظ المحاسبي من سوق الأسهم. وخلصت إلى أن عقود الدين في الدول التي تتسع فيها أسواق الديون تطلب مزيداً من التحفظ في القوائم المالية عند التعاقد وعند متابعة شروط عقد الدين. هذا الأمر يؤدي إلى استجابة سوق الأسهم للأخبار السيئة أسرع من استجابته للأخبار الحسنة وتأتي الأرباح المحاسبية متوافقة مع العوائد السوقية بدرجة معنوية.

اختبرت دراسة Chan and Hsu, (2013) العلاقة بين الترتيب الهرمي للشركة مقاساً بعدد طبقات الملكية ownership layers وتكلفة الديون، وكذا تأثير تطبيق التحفظ على تكاليف الوكالة، واستخدمت الدراسة في سبيل

ذلك عينة من ٣٠٠٩ مشاهدة (شركة/ سنة) من الشركات التايوانية خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨. وقد توصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين زيادة عدد طبقات الملكية وتكلفة الديون، وأن التمسك بالتقرير المتحفظ يخفض تكلفة رأس المال المقترض، كما ساعدت النتائج على تسليط الضوء على العلاقة بين الهيكل التنظيمي وجودة التقرير المالي.

تعتبر دوافع التحفظ المحاسبي المرتبطة بالمسئولية القانونية والقواعد المنظمة لشئون المهنة أكثر الدوافع جاذبية لدى باحثي التحفظ المحاسبي. فقد اختبرت دراسة Bushman and Piotroski (2006)، اختلاف النظم القانونية والنظامية بين مجموعة من الدول وأثرها على التحفظ في التقارير المالية. وقد استخدم نموذج Basu. وخلصت الدراسة إلى أن المعامل غير المتماثل للاعتراف بالخسائر يفوق معامل الاعتراف بالأرباح في الدول التي صنفتها الدراسة بالأعلى جودة في النظام القانوني والقضائي، وهي النتيجة نفسها التي توصلت إليها في الدول التي صنفت طبقاً للدراسة بالأعلى جودة في النظم السياسية. وفي نفس سياق دافع المسئولية القانونية،

اختبرت دراسة Lobo and Zahou (2006) أثر القانون الأمريكي المعروف بقانون Sarbanes Oxley على التحفظ المحاسبي لعينة من الشركات الأمريكية. وقد طبقت الدراسة نموذج Basu ونموذج الاستحقاق الاختياري لقياس التحفظ المحاسبي قبل وبعد هذا القانون. وأظهرت نتائج الدراسة أن التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات الأمريكية تزايد بشكل ملحوظ بعد القانون، وأرجعت ذلك التزايد إلى المسئوليات القانونية التي أضافها القانون على المراجع والإدارة. في دراسة تعد أكثر شمولاً، اختبر Qiang (2007) أثر التعاقدات والمسئولية القانونية والقواعد المنظمة والتكاليف الضريبية على التحفظ المحاسبي. استخدمت الدراسة عدة مؤشرات مستمدة من القوائم المالية بالإضافة إلى نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، والسبب في استخدام مقياسين للتحفظ هو أن هدف الدراسة يتناول التحفظ المشروط وغير المشروط، حيث أن الأول يرتبط بالقيم المسجلة في القوائم المالية أما الآخر لا يرتبط بهذه القيم. وأوضحت نتائج الدراسة أن التعاقدات والقواعد المنظمة والتكاليف الضريبية تؤثر في التحفظ المشروط،

أما المسؤولية القانونية التي تتعرض لها الشركة فتؤثر في كلا من التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط.

اختبرت دراسة Chuny and Wynn (2008) أثر المسؤولية القانونية التي تتعرض لها إدارة منشآت الأعمال في كندا على التحفظ المحاسبي، وقد افترضت أن المسؤولية القانونية تؤدي إلى زيادة درجة التحفظ في القوائم المالية، ومن ثم افترضت أن زيادة التغطية التأمينية على إدارة المنشآت يصاحبه تخفيض في درجة التحفظ في القوائم المالية حيث يركن المديرون إلى الحماية التي تغطيها شركات التأمين ضد المسؤولية. اعتمدت الدراسة على نموذج Basu ، وتوصلت إلى أن وجود التغطية التأمينية وزيادة قيمتها يؤثر عكسيا في درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية. وفي سياق دراسات المسؤولية القانونية للمراجع، اختبرت دراسة Jenkins and Velury (2008) أثر عدد سنوات ارتباط المراجع بالعميل على التحفظ المحاسبي، واعتمدت الدراسة على نموذج Basu بإضافة متغير يعبر عن عدد سنوات ارتباط المراجع بالعميل إلى النموذج. وأوضحت النتائج أن معامل الاستجابة للأخبار السيئة يتزايد

بزيادة عدد سنوات علاقة المراجع بالعميل. كما استنتجت أيضا أن التحفظ في القوائم المالية يتزايد تدريجيا من المدى القصير إلى المتوسط إلى الطويل، وهو ما يعني أن المراجع يكتسب خبرة أكبر في عملية التقرير المحاسبي بالشركة مع زيادة سنوات ارتباطه بها. في دراسة أخرى لـ Francis and Wang (2008) اختبر أثر حجم مكتب المراجعة وإجراءات حماية المستثمرين في عدد من الدول على جودة الأرباح المحاسبية. وقد اعتبرت الدراسة أن زيادة درجة التحفظ في قياس الربح تعد مؤشرا على الجودة واستخدم معامل الاستجابة في قياس التحفظ المحاسبي، ووجد أن كل متغير على حده له تأثير ضعيف على درجة التحفظ المحاسبي، ولكن في الدول التي تتصف بدرجة عالية من حماية المستثمرين، يطلب المراجع درجة أعلى من التحفظ المحاسبي في القوائم المالية. وخلصت الدراسة إلى أن ارتفاع درجة حماية المستثمرين ترتب درجة أعلى من مسؤولية المراجعين.

شجعت أهمية موضوع التحفظ المحاسبي وقبول نموذج Basu العديد من الباحثين على دراسة العوامل

المؤثرة في التحفظ المحاسبي ومنها حوكت الشركات. حيث يفترض أن زيادة فاعلية آليات الحوكمة يترتب عليها زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية. من الدراسات التي تناولت علاقة حوكت الشركات بالتحفظ المحاسبي دراسة Ahmed and Duellman (2007)، حيث اختبرت هذه الدراسة أثر خصائص مجلس الإدارة، كأحد مقومات حوكت الشركات، على التحفظ المحاسبي. استخدمت الدراسة خمسة خصائص لمجلس الإدارة وثلاثة مقاييس للتحفظ المحاسبي، شملت هذه المقاييس الاستحقاق المحاسبي ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ونموذج Basu. وانتهت إلى عدة نتائج أهمها أن هناك علاقة عكسية بين نسبة الأعضاء التنفيذيين والتحفظ المحاسبي، بينما يرتبط التحفظ بعلاقة طردية بنسبة ملكية الأعضاء الخارجيين في أسهم الشركة. وهو ما يعنى أن انفصال الملكية عن الإدارة يترتب عليه انخفاض مستوى التحفظ في القوائم المالية.

في دراسة (Lobo, et al (2008) تم اختبار أثر كلا من معدلات نمو المنشأة وآليات الحوكمة المستخدمة بها على التحفظ المحاسبي. ومثل أغلب

الدراسات استخدام نموذج Basu في قياس التحفظ المحاسبي. وأوضحت النتائج الإحصائية للدراسة أن المنشآت الأقل نموًا تكون أكثر تحفظًا في القوائم المالية من المنشآت الأكثر نموًا، كما أن المنشآت ذات الدرجة العالية من الحوكمة، تقل فيها مساحة الاختيار المحاسبي، وهو ما يؤدي إلى مزيد من التحفظ في قوائمها المالية.

خلاصة تحليل وتلخيص الدراسات السابقة هو مجموعة من الاستنتاجات، أهمها تزايد كثافة البحث المحاسبي في موضوع التحفظ خاصة في الفترات الأخيرة. وقد تركزت اهتمامات الباحثين بصفة أساسية على المسؤولية القانونية والتعاقدات المالية كدوافع مهمة تساهم في زيادة الطلب على التحفظ المحاسبي. وأن نموذج استجابة السوق والأرباح للأخبار، الذي اقترحه Basu (1997)، يعد من أهم نماذج قياس التحفظ المحاسبي خاصة عند القياس عن كل فترة مالية على حده.

٤ - صياغة الصلاحية ومقاييس التحفظ المحاسبي:

إطار بناء أو صياغة الصلاحية (الصحة) هو منهجية العلوم الاجتماعية التي تتناول على وجه

وجود مادي أو اجتماعي مجرد. مع ذلك، فإن البناء قد يكون له وغالبًا ما يكون له تفعيل يمكن ملاحظته في عالم الواقع. على سبيل المثال، الذكاء البشري هو بناء نظري غير قابل للرصد (للملاحظة) بطبيعته. ورغم عدم القدرة على رصد أو ملاحظة البناء النظري للذكاء، إلا أنه يمكن ملاحظة ورصد تفاعلاته، آثار أقدامه، في المجتمع.

يمكن أن يفسر تفعيل ما كمظهر علني يمكن ملاحظته في العالم الحقيقي كأثر ناتج عن بناء ما مجرد غير قابل للملاحظة والرصد بطبيعته. على سبيل المثال، يمكن اعتبار إحراز درجات عالية في مادة الرياضيات أو في اختبارات اللغات مؤشرًا على مستويات عالية من الذكاء. وبديل ذلك، قد يستخدم الاختبار الخاص بالذكاء وهو اختبار IQ، الذي وضعه علماء النفس، لقياس مستوى ذكاء الشخص. من الناحية الفلسفية، قد يوجد عدد لا حصر له من التفاعلات أو الآثار المتأنية عن أي بناء، ولكن في نفس الوقت لا يوجد مقياس واحد في ذاته يصل لدرجة الترويج بأنه مثالي، Campbell and Overman (1988)

التحديد قضايا القياس Messick,1989; Campbell and Overman,1988]. حيث يعرف [Messick's [1989,p.13] بناء الصلاحية بأنه " الدرجة التي إليها تدعم الأدلة التجريبية والمنطق النظري كفاية وملاءمة التفسيرات والإجراءات على أساس نتائج الاختبارات". ويعني ذلك أن بناء الصحة معني أو مهتم بدرجة التوافق أو التماثل بين نتيجة تطبيق أو تفعيل مقياس ما، والبناء النظري الذي يفترض أن يفعل هذا المقياس على أساسه. فإذا كان المقياس ذا صلاحية، فمعنى ذلك، وجود درجة عالية من التوافق، ومن ثم فإن الاستنتاجات أو الاستدلالات المستخلصة من تطبيقه من المحتمل أن تكون أيضاً ذات صلاحية. وعلى العكس من ذلك، إذا كان المقياس غير شرعي، يحتوي درجة منخفضة من التوافق أو التماثل، من ثم من المحتمل أن تكون الاستنتاجات والاستدلالات أيضاً غير شرعية بدرجة كبيرة.

أي بناء نظري بحكم طبيعته المجردة هو بناء غير قابل للرصد [Campbell and Overman, 1988]. فالبناء هو معنى شخصي، هو مفهوم أو تفسير في عالم الأفكار، تلك الأفكار التي يتشارك فيها عادة مجموعة معينة من الأفراد (مثل الباحثين) للدلالة على

<p>مختلفة في ظل نفس الصياغة) هل المقياس قادر على التمييز بين مجموعتين ينبغي نظرياً أن يميز بينهما؟ بمعنى، هل المقياس قادر على أن يحرز الدرجة المتوقع نظرياً أن تعطى له في ظل ظروف معينة محددة سلفاً (معايرة)؟</p>	<p>المطابقة</p>
<p>(عند قياس نفس مجموعة العينات باستخدام مقاييس مختلفة البناء) هل المقياس ذو الصياغة A يختلف معنوياً عن المقاييس ذات الصيغ البنائية الأخرى أو لا يرتبط بها (مثلاً، مقياس ذو بناء B أو بناء C)، وعندما لا توجد أسباب تبرر صياغات مختلفة لمقاييس التحفظ (A, B, C)، هل يجب أن تكون هذه المقاييس متشابهة إلى حد كبير، وأن ترتبط مع بعضها البعض؟</p>	<p>صلاحية التمايز</p>

يهتم هذا القسم بتقييم صلاحية شرعية) بناء مقاييس التحفظ الخمسة التي نوقشت سابقاً. حيث تؤسس شرعية البناء المعنية على مسألتين: ١ - كيف يفعل (أو يقاس) أي بناء نظري؟ ٢ - كيف يتم تحديد تلك المقاييس (التفصيلات) التي تمثل البناء (الصياغة) بشكل جيد وتلك التي لا تمثلها جيداً؟ من أجل التعامل مع هاتين المسألتين، وبناء منهجيات صحيحة فقد وضعت مجموعة من المعايير الجادة يمكن باستخدامها التحقق من صلاحية مقاييس معينة في ظل مدى واسعاً من السياقات. هناك سبعة معايير تشغيلية شائعة (تعرف أيضاً باسم الصلاحيات الفرعية) يمكن استخدامها لتقييم صحة الصياغة. وهي ملخصة في جدول رقم (٢) التالي:

<p>توضيح السمات الرئيسية والأسئلة الأساسية التي يطرحها كل معيار</p>	<p>اسم معيار الصلاحية (الشرعية) - صلاحية فرعية)</p>
<p>هل طرق القياس المتعددة لها ذات البناء وتحقق درجة ارتباط عالية في ذلك؟ وبعبارة أخرى، هل تتقارب؟</p>	<p>صلاحية التقارب</p>
<p>(مقارنة مجموعات</p>	<p>صلاحية</p>

لقد طبقت هذه المعايير على نطاق واسع في العديد من مجالات العلوم الاجتماعية. على سبيل المثال، عرض Adcock and Collier (2001) تطبيق هذه المعايير في بحوث العلوم السياسية. بناءً على هذه المعايير أيضاً أعد Venkatraman and Grant (1986) تقريراً عن مسح شامل لصلاحية بناء المقاييس المستخدمة في أدب السلوك التنظيمي. وقد عرض Kwok and Sharp (1998) ممتازاً عن صلاحية الصياغة في المحاسبة السلوكية والقضايا الناشئة عن مثل هذه البحوث.

كل معيار من معايير التحقق من الصلاحية الوارد في الجدول السابق يشدد منفرداً على جانب معين من جوانب صحة بناء المقياس. وباعتبارها جميعاً، توفر هذه المعايير أساس الإثبات العام للوصول إلى الاستنتاج الختامي عن صحة صياغة مقياس معين من بناء نظري. وبشكل عام، إذا لم يستوف سوى معيار واحد من هذه المعايير لا يعد ذلك كافياً للتحقق من صحة مقياس ما ومن صحة التفسيرات المتأتمية عن استخدامه. وبدل ذلك، يجب أن تستوفى كل المعايير أو على الأقل أغلبها في أن واحد حتى يحكم

هل المقياس له قدرة على التنبؤ، بكل ما ينبغي أن يكون عليه من قدرة تنبؤ من الناحية النظرية؟ رغم التشابه مع صلاحية المطابقة، فإن صلاحية القدرة التنبؤية تدور حول قدرة مقياس ما على التنبؤ بظرف في المستقبل، في حين أن صلاحية المطابقة هي حول قدرة مقياس ما على وصف أو شرح حالة راهنة.	صلاحية القدرة التنبؤية
هل المقياس الفردي يعطي نتائج متسقة عن نفس المجموعة في المقاييس المتكررة؟	الاتساق الداخلي (الموثوقية)
هل يشمل المقياس جميع المحتويات ذات الصلة بالبناء النظري، التي عادة ما تحدد ذلك بالفحص من قبل خبراء آخرين في هذا المجال؟	صحة المحتوى
هل الاسـتنتاج الإحصائي متأتى عن اختبار ذي صلاحية؟	صحة الاسـتنتاج الإحصائي

صحة التقارب هو معيار التحقق من ما إذا كانت عدة مقاييس من نفس الصياغة أو البناء تميل إلى التقارب والتلاقي [Cook and Campbell, 1979; Campbell and Fiske, 1959; and Shepard, 1993] إذا قيست مؤشرات مختلفة باستخدام نماذج قياس ذات صيغة بنائية واحدة بالتطبيق على بيانات العينة ذاتها، وكانت المحصلة هي نتائج مختلفة معنوياً، دل ذلك على أن هذه المقاييس مفتقدة صحة التقارب أو التلاقي.

يمكن تناول صحة التقارب لمقاييس التحفظ الخمسة، بإمعان النظر في الأدلة المستمدة من أدب المحاسبة عن العلاقة التي تجمع كل زوج من هذه المقاييس. حيث يوفر هذا الأدب تدليلاً عن ثلاثة أزواج من هذه المقاييس (Basu's AT and MTB, MTB and NA, and Basu's AT and AACF) على أن تقدر العلاقة التي تجمع الأزواج الأخرى. حيث يمكن أن تؤخذ المصادر التالية كتدليل على صحة التقارب:

١ - علاقات الارتباط التي أفصح عنها في أدب المحاسبة.

على المقياس بالصحة من ناحية أخرى، قد تكون بعض المعايير أكثر ملاءمة من غيرها عند التحقق من مقاييس معينة. أخيراً، مسألة التحقق من صحة (شرعية) مقياس ما هي مسألة درجة صلاحية، أكثر من تكون مسألة ثنائية (نعم أم لا). لذلك، من النادر، إيمان أن يمثل مقياس ما البناء الأساسي بشكل تام دون أي أخطاء. مع ذلك، فإن الدرجة التي ينبغي عندها اعتبار صحة المقياس مقبولة هي مسألة حكمية.

تتناول المناقشة التالية، تقييم مقاييس التحفظ المحاسبي باستخدام أربعة معايير فرعية فقط للحكم على الصلاحية هي: ١ - صحة التقارب، ٢ - صحة المطابقة، ٣ - صحة الاستنتاج الإحصائي، ٤ - الاتساق الداخلي (الموثوقية)، أما التقييم في ضوء المعايير الثلاثة الأخرى (صحة التمايز، صحة القدرة التنبؤية، صحة المحتوى) يصعب إجراؤه بسبب غياب الإثبات والتدليل الملائم في أدب المحاسبة.

١/٤ : صحة التقارب:

١/١/٤ : مصادر إثبات صحة التقارب:

٢ - إجراء تقديرات تكملية للعلاقة التي تجمع كل زوج من المقاييس التي لم يرد ذكرها في أدب المحاسبة، وذلك بتقدير علاقات الارتباط والانحدار.

٢/١/٤: النتائج الرئيسية لاختبار صلاحية التقارب:

في دراسة تجريبية لاختبار صحة التقارب أجريت من قبل Wang وآخرون (٢٠٠٩) على عينة من نحو ١٥٧٣٥ منشأة من المنشآت المسجلة في بورصة الأوراق المالية، NYSE، AMEX and NASDAQ، باستثناء منشآت ADR، خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٧، أوضحت النتائج الرئيسية الآتي:

أولاً: يوجد ارتباط موجب بين مقياس Basu AT ومقياس AACF، كما يوجد ارتباط موجب بين المقاييس MTB، NA and HR، وهو ما يوضح أن كل مجموعة من مجموعتي هذه المقاييس ترتبط فيما بينها ارتباطاً موجباً.

ثانياً: كانت العلاقات بين كل زوجين من هذه المقاييس سالبة، باستثناء العلاقة بين AT and NA، وذلك عند مستوى المعنوية ١% أو ٥%. وهو ما يعني بشكل عام، أن مجموعتي

المقاييس تميل إلى التباعد عن بعضهما البعض.

ثالثاً: وجد أن قيم معاملي الارتباط بيرسون وسبيرمان بين مقاييس التحفظ الرصينة (MTB, NA and HR) قيم متدنية. فقد وجد أن معامل ارتباط بيرسون بين MTB and NA يساوي ٠.١٤١ وبين MTB and HR يساوي ٠.١١٤، وبالمثل بين NA and HR يساوي ٠.١٠٤. وأن قيم معاملات هذا الارتباط لا تتجاوز ٠.٢. كما وجدت ذات القيم المتدنية لمعاملات ارتباط الرتب سبيرمان. وتدعم الأدلة المحصلة من دراسة Ahmed et al. (2000) صحة هذه النتائج. فقد اختبر Ahmed et al. (2000) العلاقة بين مقياس التحفظ الموجب (BTM - 1) ومقياس التحفظ NA ووجد أن معامل ارتباط سبيرمان بينهما ارتباط غير معنوي ولا يعتد به إحصائياً، بينما كان معامل ارتباط بيرسون ٠.١٢٤ عند مستوى معنوية ٥%.

رابعاً: نوقشت علاقة الارتباط بين المقاييس AT and AACF في دراسة Brown et al. (2006). وقد وضع من هذه المناقشة أن الحصول على علاقة الارتباط بينهما ليس واضحاً بسبب أن كلا المقاييس يتأسس على تحليل

AT أقل من مجموعة المنشآت ذات نسب MTB المنخفضة، والعكس بالعكس.

مع ذلك، فإن العلاقة السالبة لا تتفق مع التنبؤ النظري حتى إذا كان المقياسان AT and BTM يندرجان تحت نفس الصياغة، حيث يجب أن تعطي العلاقة ارتباطاً إيجابياً قوياً، بدلاً من أن تكون علاقة ارتباط سالب. لكن كيف يمكن تفسير علاقة الارتباط السالب؟

في أدب المحاسبة يوجد تفسيران متنافسان يوضحان سبب وجود علاقة الارتباط السالب بين المقياسين AT and BTM. أحدهما هو وجود شكلين متميزين في الواقع من التحفظ المحاسبي، تحفظ شرطي وتحفظ غير شرطي، وأن ارتفاع أحدهما يؤدي إلى انخفاض الآخر [Beaver and Ryan 2005; Pope and Walker

2003]. وهو ما يعني أن نظام المحاسبة دائماً يخلق تحيزاً نحو تخفيض القيم الدفترية والمكاسب، بغض النظر عما إذا كانت هناك أخبار حسنة أو أخبار سيئة. وطبقاً لما ورد في دراسة Beaver and Ryan (2005)، يقاس التحفظ الشرطي

انحدار cross-sectional regressions. وقد تحايل Brown et al. (2006) على هذه المشكلة بحساب قيم AT and AACF على مستوى كل دولة، ومن ثم تقدير علاقة الارتباط بينهما على مستوى الدول. وقد وجد هؤلاء الباحثون أن معامل ارتباط بيرسون ٠.٢٦٦، ومعامل ارتباط سبيرمان ٠.٢٩٨. وأن أي من هذين المعاملين لم يكن معنوياً عند مستوى معنوية ١٠%. وقد يرجع قلة معنوية الارتباط إلى صغر حجم العينة الذي كان يتألف من ٢٠ مفردة فقط.

٣/١/٤: مقارنة بين مقياس Basu AT ومقياس MTB:

أثبتت أغلب نتائج الدراسات التجريبية أن هناك علاقة سالبة بين المقياس Basu AT والمقياس MTB [Pope and Walker, 2003; Pae, Thornton, and Welker, 2005; Roychowdhury and Watts, 2007; Ryan, 2006; Beaver and Ryan, 2005]. مثال ذلك، وجد Pae et al. (2005) بعد تبويب مجموع المنشآت عدة محافظ طبقاً لما تتمتع به من نسب قيم سوقية إلى قيم دفترية MTB، وجد أن مجموعة المنشآت ذات نسب MTB العالية لديها بشكل ثابت مقاييس Basu

بالمقياس Basu's AT، ويقاس التحفظ غير الشرطي بالمقياس MTB or BTM.

بناءً على هذه الحجة، وأنصار هذا الرأي، مثل Ryan and Beaver (2005)، فإن تقدير مقياس Baus's At يعبر عن درجة تحفظ شرطي، أما تقدير المقياس BTM فهو تقدير لدرجة تحفظ غير شرطي. لذلك يميل كلا المقياسان للارتباط بشكل سالي.

وفي تفسير مخالف يرد Roychowdhury and Watts (2007) سبب الارتباط السالب بين المقياسين AT and MTB في جوهره إلى وجود أخطاء في متغيرات المشكلة، وهو ما يعني أن المقياسين AT and MTB يحتويان أخطاء قياس. وفي رأي Roychowdhury and Watts (2007) أن المصدر الرئيس لخطأ القياس هو إدراج الريع الاقتصادي في القيم السوقية للمنشأة وعوائد الأسهم. وقد أثبت Roychowdhury and Watts (2007) تجريبياً أنه إذا تم مد أمد العائد المكتسب إلى 3 - 5 سنوات، فإن علاقة الارتباط بين مقياس AT ومقياس BTM في بداية كل فترة يصبح فعلاً ارتباطاً موجباً. وتفسيرهما لذلك هو إمكان تدنية مشكلة خطأ

القياس إلى حد كبير عند إطالة فترة القياس لفترة زمنية تزيد بدرجة كافية على فترة السنة المالية الواحدة المعيارية.

خلاصة صلاحية التقارب: يمكن أن نستنتج أن الأدلة المتاحة تقترح وجود درجة تقارب منخفضة بين مقياس التحفظ الخمسة. فمشكلة صلاحية التقارب ليست مشكلة سهلة الحل، ليس فقط لما يبدو من وجود فئتين متناقضتين من فئات مقياس التحفظ، لكن أيضاً بسبب أنه حتى على مستوى مقياس التحفظ داخل الفئة الواحدة تظهر الأدلة مستويات منخفضة من علاقات الارتباط بين بعضها البعض. من ثم، يمكن استنتاج أن مقياس التحفظ الخمسة الحالية تتمتع فقط بصلاحية تقارب محدودة.

أخيراً، تبين أنه بينما اختلفت العينات المستخدمة في اختبارات صحة التقارب خلال الدراسات المختلفة، إلا أن نتائج هذه الدراسات كانت متسقة بشكل معقول خلال هذه العينات المختلفة. وكمثال على هذا الاتساق فقد وجد أن معامل ارتباط بيرسون بين مقياس MTB ومقياس NA في دراسة Wang, et al., (2009) باستخدام عينة من نحو 10735 منشأة بالولايات

American Educational ،1989
Research Association et al.,1985
Cronbach and Meehl, 1979; Cook
and Campbell, 1955]. وهو ما يعني
أن المقياس الذي يتمتع بصحة مطابقة
مرتفعة، يجب أن يكون حساسًا جدًا
لأي تغير طفيف في موضوع القياس.
من ناحية التحفظ المحاسبي، فإن
مقياساً للتحفظ ذي درجة صحة مطابقة
عالية يجب أن يكون قادرًا على التمييز
بسهولة بين المنشآت التي لديها درجة
عالية من التحفظ عن تلك التي تتمتع
بتحفظ منخفض، والعكس بالعكس. إذا
لم يتمكن مقياس التحفظ من أن يكتشف
بسهولة الاختلافات بين المنشآت عالية
التحفظ والمنشآت منخفضة التحفظ،
فهو مقياس ذو صحة مطابقة منخفضة.

لكي تختبر صحة المطابقة لمقياس
معين من مقاييس التحفظ، من
الضروري أن تتوفر بعض المعرفة
المسبقة (البديهية) عن درجة التحفظ في
منشآت عينة البحث، وهي معرفة تخدم
كضابط أو معيار حكم benchmark
علي القيمة التي يمكن أن يحرزها
مقياس التحفظ. ويعني هذا الشرط أن
يجب أن يعرف مسبقاً ما إذا كان لدى
منشآت العينة درجة تحفظ عالية أو
منخفضة. ذلك لأن المرء لا يستطيع
اختبار مقياس تحفظ ما بدلالة المقياس

المتحدة خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى
٢٠٠٧ هو ٠.١٤١، في حين أن علاقة
الارتباط بين المقياس (MTB - 1)
والمقياس NA المقدر من قبل Ahmed
et al. (2000) بناءً على عينة من
الولايات المتحدة عن الفترة من ١٩٨٧
إلى ١٩٩٨ بمعامل = ٠.١٢٤. رغم
اختلاف فترات المعاينة والاختلاف
الضئيل في خصائص المقياس MTB،
إلا أنه يتضح في النهاية إن نتيجة قياس
علاقة الارتباط قريبة جداً من بعضها
البعض. ومثال آخر على مثل هذا
الاتساق خلال عينات الدراسة، تشير
نتائج اختبار عينة البحث في دراسة
Wang, et al., (2009) إلى وجود
علاقة سالبة بين المقياس MTB
والمقياس AT Basu's وهي نتيجة
تنسق مع النتيجة المحصلة من دراسة
Pae et al. [2005] and
Roychowdhury & Watts (2007)
رغم صعوبة مقارنة قيم معاملات
الارتباط بين هذه الدراسات، بسبب
اختلاف المواصفات التجريبية لكل
تطبيق عملي في كل دراسة.

٢/٤: صحة المطابقة

صحة المطابقة هي قياس القدرة
على التمييز بين فئات العينة التي يمكن
نظرياً التمييز بينها، [Messick,

ذاته، وبدل ذلك يجب أن يجرى التقييم تأسيساً على ضابط خارجي. وقد وجد اختباران لتقييم مقياس Basu's AT بناءً على معايير مستقلة تشكل اختبارات صحة مطابقة هذا المقياس. لكن لم يعثر في الأدلة التجريبية على إثبات يمكن استخدامه في تقييم صحة مطابقة مقاييس التحفظ الأربعة الأخرى، وهو ما يعد ثغرة أخرى في أدب التحفظ المحاسبي.

أجري الاختبار الأول في قسم تحليل الحساسية في دراسة Basu (1997)، وهو تحليل يقارن نتائج مقياس AT مع مقياس متوسط استرداد المكاسب للأصول المملوكة The mean-reverting property of earnings. حيث دعمت نتيجة اختبار الحساسية صحة مطابقة مقياس Basu.

في الاختبار الثاني، وجد Givoly et al. (2007) أن مقياس Basu ليس حساساً تجاه المواقف التي تمارس فيها المحاسبة الجائرة aggressive accounting practices التي تحتوي افئناً على حقوق الآخرين. من الناحية النظرية تعد المجازفة والافئئات عكس التحفظ في إعداد التقارير المالية. ولذلك من المتوقع أن تكون درجة التحفظ في المنشآت التي عرفت

باستعدادها لممارسة المحاسبة الجائرة في إعداد القوائم المالية أقل بكثير من درجة التحفظ في المنشآت الأخرى "العادية" (المجموعة الضابطة). فإذا كان مقياس ما من مقاييس التحفظ يتمتع بدرجة عالية من صحة المطابقة، فلا بد أن يكون قادرًا على الكشف عن الفرق بين مجموعة المنشآت التي تعد تقاريرها المالية في ظل ممارسة المحاسبة الجائرة عن تلك المجموعة الأخرى من المنشآت التي تعد تقاريرها كتقارير ضابطة. وقد تأتي عن ذلك، قيام Givoly et al. (2007) بإجراء اختبارات لمقياس Basu's AT على ثلاث مجموعات من المنشآت: مجموعتان منهنما تعدان تقاريرهما المالية في ظل ممارسة المحاسبة الجائرة، والمجموعة الثالثة مجموعة ضابطة. بالنسبة للمجموعة الأولى، هي مجموعة منشآت كبيرة مصدرية لأوراق مالية، وهي منشآت مدينة بحجم كبير من الديون، أو التي تتخرط في زيادة رأس المال المملوك (حقوق الملكية) للتوسع في الأنشطة. المجموعة الثانية هي مجموعة المنشآت التي تستأنف نشاطها مرة أخرى من جديد restater firms، وهي المنشآت التي يعاد إعداد قوائمها المالية بحيث تخفض قيم ما يرد بها من بنود

AT وخلص إلى أن عدم التماثل الملحوظ في استجابة المكاسب للأخبار الحسنة وللأخبار السيئة هو عدم تماثل زائف إلى حد كبير: ويرجع ذلك أساساً إلى وجود تحيز ناتج عن توزيع بيانات العينة، أكثر من أن يكون ناتجاً عن درجة التحفظ المحاسبي. وقد اختبرت هذه النتيجة التحليلية باستخدام محاكاة مونت كارلو، وفي هذه المحاكاة طبق مقياس Basu على عينة بيانات منشآت معدة باستخدام الحاسب الآلي. وقد أوضح هذا الاختبار أن عندما لا تحتوي بيانات المحاكاة المدخلة للحاسب الآلي تحفظاً محاسبياً، يظل مقياس AT يشير إلى وجود درجة معنوية من التحفظ المحاسبي. وبناءً على كل من التحليل الإحصائي والمحاكاة، يستنتج Dietrich et al. (2007) أن المقياس AT مقياس متحيز صاعداً إلى قيم أعلى، ومن ثم يعد مقياس غير شرعي للتحفظ المحاسبي.

٥/٤: الاتساق (الثبات)

الداخلي:

الاتساق الداخلي هو معيار لصحة صياغة مقياس التحفظ، حيث يتطلب أن يكون بناء نموذج قياس التحفظ متسقاً مع القيم المحصلة عند تطبيقه

مالية لتصويب ما نتج عن ممارسات المحاسبة الجائرة المسبقة أو لتصويب ما ورد بها من احتيال محاسبي مسبق. المجموعة الثالثة، هي المجموعة الضابطة، وهي تتألف من مجموعة منشآت "عادية" لم تقع فيما وقعت فيه المجموعتان الأخريان من ممارسات محاسبية جائرة. عندما طبق Givoly et al. (2007) نموذج مقياس AT على هذه المجموعات الثلاث كل على حده، لم تظهر الاختلافات المتوقعة في درجة التحفظ المحاسبي بين مجموعتي تقارير منشآت المحاسبة الجائرة وتقارير المجموعة العادية الضابطة، فلم يتبين وجود اختلاف معنوي في معاملات عدم التماثل الوقتي بين المجموعات الثلاث. ويبدو أن مقياس AT كما يشير هذا الاختبار لا يتمتع بصلاحية المطابقة، غير أن الأدلة هنا غير قاطعة. وبالنظر إلى الاختبارات المحدودة في هذه المنطقة، وطبيعتها غير الحاسمة، فقد يتطلب الأمر مزيداً من الاختبارات.

٤/٤: صحة الاستنتاج

الإحصائي:

بحث Dietrich et al. (2007) الخصائص الإحصائية لنموذج Basu's

عندما يستخدم بشكل متكرر في ظل الظروف ذاتها، بحيث يتكرر الاستخدام منفصلاً خلال فترات زمنية قصيرة نسبياً [Messick, 1989]. يتعلق هذا المعيار بمصادقية المقياس. مع ذلك، فإن الاتساق الداخلي الجيد وحده لا يضمن درجة صحة عالية لبناء نموذج المقياس، لأن المقياس قد يتمتع بدرجة اتساق داخلي عالية، لكنه يخطئ بشكل مستمر. الاتساق الداخلي هو مجرد جانب واحد من المفهوم العام لصحة البناء. حيث يتطلب التقييم الشامل لصحة بناء مقياس تحفظ ما اتباع نهج شامل من خلاله يؤخذ في الاعتبار جميع معايير التقييم مع الترجيح بينها.

تكاد تكون دراسة Givoly et al. (2007) هي الدراسة الوحيدة التي توفر دليلاً حول الاتساق الداخلي لمقاييس التحفظ. وقد اختبرت هذه الدراسة الاتساق الداخلي لكل من المقياسين AT and BTM. في تصميم بحثي متكرر، وجدوا أن مقياس AT، إذا قيس بشكل متكرر خلال عدة سنوات متتالية لنفس عينة المنشآت، لا يظهر اتساقاً داخلياً. والارتباط الذاتي للمقياس AT لكل منشأة خلال أفق زمني من ٥ إلى ١٠ سنوات لا يختلف كثيراً عن الصفر. مع ذلك لا يوجد تبرير تحليلي معقول عن

الدرجة الحقيقية لتحفظ المنشآت كي تتقلب بشكل سريع وعلى نطاق واسع وهو ما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي قد يكتشف. صحيح أن خصائص إعداد التقارير المالية، بما في ذلك التحفظ، تخضع لتغييرات من سنة إلى أخرى، ولكن من المحتمل أن تكون هذه التغييرات متزايدة وتدرجية وغير خاضعة لتقلبات واسعة. لذلك من المعقول توقع أن أول ترتيب ارتباط تلقائي لدرجات التحفظ، معروضاً في سلسلة زمنية، ينبغي أن يكون أكبر معنوياً من الصفر. وعلى أية حال، من النتائج التجريبية لدراسة Givoly et al. (2007)، يبدو أن مقياس التحفظ AT كان أكثر أو أقل بشكل عشوائي. من ناحية أخرى، أوضح Givoly et al. (2007) أن نسبة BTM كانت مستقرة إلى حد ما خلال الزمن وتوضح درجة أعلى من الاتساق الداخلي من تلك الدرجة التي يتمتع بها المقياس AT.

٦/٤ : تقييم عام:

الأدلة المتوفرة عن معايير الصحة الأربعة تعد قيماً على قدرة الحكم على شرعية بناء مقاييس التحفظ الخمسة. ويعد مقياس Basu's AT هو أكثر هذه المقاييس موضوعاً لبحث الصحة، وبالمقارنة لم تنل المقاييس الأربعة

الأخرى سوى اهتماماً قليلاً في أدب المحاسبة، لبحث هذا الجانب.

الأربع، تم تقييم المقياس Basu's AT، وكانت النتائج بشكل رئيس نتائج سالبة.

٥: مناقشة تحليلية:

توجد تحديات معتبرة تواجه باحثي التحفظ المحاسبي تتعلق بصحة صياغة مقاييس التحفظ المحاسبي، ولا يخلو الأمر من وجود بعض المقترحات التي قد تساعد في معالجة مثل هذه المشكلات. وبصفة خاصة، تحقق من وجود ثلاث مناطق تبدو أنها تمثل إشكالية في مقاييس التحفظ المحاسبي الحالية: ١ - مشكلات مع تعريف صياغة أو بناء التحفظ المحاسبي ٢ - تحيز الالتباس في مقاييس التحفظ ٣ - تحيز أحادية التشغيل. الآتي هو مناقشة تحليلية لهذه المشكلات الثلاث، مع عرض بعض التوصيات التي تعالج كل منها.

١/٥: كيفية تفعيل التحفظ المحاسبي:

دعا كل من Campbell and Cook (1979) إلى ضرورة وجود صياغة نظرية واضحة المعالم "شرح تشغيلي مسبق للبناء النظري". وفي زعمهما أن ذلك يعد أهم خطوة نحو وضع مقاييس تحفظ صالحة البناء. في أغلب

عموماً، مقاييس التحفظ الأربعة الموجودة لم تشبع بشكل قوي الاختبارات ذات الصلة بهؤلاء الأنواع الأربعة من معايير الصحة الفرعية. فالحجم الأكبر من أدلة الإثبات عن معيار التقارب، وقد برهنت هذه الأدلة على أن هذه الصلاحية هي الأضعف، بناءً على معيار الحكم، وقد أظهرت صحة تقارب ضعيفة بين المقاييس الخمسة: AT, AACF, MTB, NA and HR. وقد أظهرت هذه الأدلة أيضاً صحة مطابقة منخفضة للمقياس AT، في حين وجد أن الأدلة المتاحة عن صحة مطابقة المقاييس الأخرى أدلة محدودة.

فيما يتعلق بالمعيار الثالث صحة الاستنتاج الإحصائي. فقد استحوذ مقياس Basu's AT على أغلب اهتمام أدب المحاسبة. واستنتج Dietrich et al. (2007) أن هذا المقياس AT يتمتع بصلاحية استنتاج إحصائي منخفضة. أما عن معيار الاتساق الداخلي، فقد أشارت الأدلة المتاحة إلى وجود اتساق داخلي سالب للمقياس Basu's AT لكنها تدعم المقياس BTM. في جميع حالات التقييم طبقاً لمعايير التقييم الفرعية

٢ - تفعيل Feltham and Ohlson (1995): يعرف أيضاً باسم التحفظ غير الشرطي، يحتوي: مقياس نسبة MTB (or BTM)، مقياس NA، ومقياس HR

١/١/٥ : تفعيل Basu:

أكثر مقاييس التحفظ تفعيلاً في الأبحاث التجريبية هو مقياس Basu (1997)، وهو يركز على أن نتائج التحفظ المتأتية عن الأخبار السيئة ويعترف بها بشكل أسرع من تلك المتأتية عن الأخبار الحسنة. وقد أتمد هذا المدخل في (Watts 2003)، الذي يقابل "عدم تماثل الاعتراف والتحقق" كأحد السمات المميزة للمحاسبة، بخاصية عدم التماثل الوتقي لمقياس Basu.

لا تميز الدراسات التجريبية عموماً بين عدم تماثل التوقيت وعدم تماثل التحقق أو الاعتراف المحاسبي. وتربط آثار وضمانيات هذين النوعين من عدم التماثل، لكن هناك اختلافات دقيقة بينهما. على سبيل المثال، يبدو أن خاصية عدم تماثل التحقق أو الاعتراف المحاسبي هي أوفر خاصية أساسية للتحفظ، وهي أكثر وفرة من خاصية عدم تماثل التوقيت. ويرجع عدم تماثل

الأحيان، لا يمكن الاتفاق بين الباحثين على المعنى الدقيق لبناء نظري ما، الأمر الذي يؤدي إلى تفعيلات تجريبية مخالفة تماماً للصياغة التي عليها نموذج القياس. بالتالي لا محل للاستغراب حول النتيجة التي يتوصل إليها والتي تقر بانعدام الاتساق التام بين نماذج لمقاييس مختلفة من المفترض انتماؤها للبناء النظري ذاته. لهذا السبب، ورد في Campbell and Cook (1979, p.64) أن أول تهديد رئيس لصحة بناء نموذج القياس وصياغته، هو "وجود شرح تشغيلي مسبق غير ملائم".

في حالة التحفظ المحاسبي، يتم تفعيل مقاييس تحفظ لتطبيقات مختلفة عن الصياغة الأساسية. من الممكن حتى لو أن التحفظ هيكل واقعياً في بناء مفصل كما في تعريف IASB، فإن الصياغات التي تتضمن تفصيلات عن خصائص خاصة، لعدم التماثل الوتقي أو لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية MTB، قد لا تحتوي على ما تحتويه ضمانيات الصياغة النظرية من قوة.

١ - تفعيل Basu's (1997): المعروف أيضاً باسم التحفظ الشرطي، يحتوي: المقياس Basu AT، والمقياس AACF

توقيت المكاسب إلى معايير المحاسبة التي تقر عدم تماثل الاعتراف والتحقق المحاسبي [Watts, 2003a]. مع ذلك، لأغراض التطبيقات التجريبية، وللباحثين عموماً لا ترسم الحدود الفاصلة بين مثل هذه الاختلافات.

٢/١/٥: تفعيل Feltham and Ohlson

يركز تفعيل Feltham and Ohlson's (1995) على التحيز الهبوطي في قيمة المنشأة الدفترية مقارنة بقيمتها الاقتصادية الأساسية، كما اقترحت بواسطة تحليل الباحثين لـ RIVM. وقد وسع هذا التوصيف للتحفظ المحاسبي في الـ RIVM بشكل تحليلي بواسطة Zhang (2000)، وقد كيف في عدد من الدراسات التجريبية منها Beaver and Ryan (2000), Penman and Zhang (2002), and Monahan (2005).

بينما يركز Feltham and Ohlson (1995) على التحيز الهبوطي للقيمة الدفترية للمنشأة مقارنة بقيمتها الاقتصادية، إلا أنهما لا يقران صراحة الكيفية التي يستطيع بها نظام المحاسبة أن يخلق مثل هذا التحيز. في المقابل، فإن Basu's (1997) يركز أكثر على كيف تنتج آلية إجراءات المحاسبة هذا

التحيز الهبوطي في القيمة الدفترية. وهكذا، بينما ركز تفعيل Feltham and Ohlson بدرجة أكثر على النتيجة النهائية، فإن تفعيل Basu يؤكد على الآلية المحددة والإجراءات التي تؤدي إلى النتيجة النهائية.

يمكن اعتبار رؤية Roychowdhury and Watts's (2007) عن التحفظ المحاسبي صقلاً لتفعيل Feltham and Ohlson. بصرف النظر عما ورد في Feltham and Ohlson، فإن ما يميز رؤية Roychowdhury and Watts's (2007) زعمهما عدم تبرير كل تخفيض في القيم الدفترية مقارنة بالقيم الاقتصادية بالتحفظ المحاسبي. رغم أن الربيع الاقتصادي للمنشأة يزيد في قيمتها، إلا أنه عادة ما لا يعترف بهذا الربيع في القيم الدفترية طبقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً GAAP. ونظراً لأن الربيع الاقتصادي بشكل عام لا ينعكس في القيمة الدفترية سواء كان نظام المنشأة المحاسبي نظاماً متحفظاً أم لا، فإنه من التضليل مقارنة القيمة السوقية الكلية للمنشأة، التي تحتوي الربيع الاقتصادي، بالقيمة الدفترية التي لا تتضمن هذا الربيع. وقد اقترح Roychowdhury and Watts (2007) استبعاد الربيع الاقتصادي عند استخدام

نسبة MTB مقياساً للتحفظ كحل لهذه المشكلة، وهو اقتراح من المرجح أن يؤدي إلى الحصول تقديرات أقل لنسبة الـ MTB لمعظم المنشآت.

الخلاصة: قد تبين أن تفعيل مقاييس التحفظ الخمسة يعطي آثاراً مختلفة من نفس الصياغة الكامنة وراء مفهوم التحفظ المحاسبي. وعموماً، فإن نمط الارتباط بين المقاييس الخمسة يتسق مع تصنيفهم في مجموعتين تقابليتين نوعين مختلفين من التفاعلات استجابة للبناء الأساسي للتحفظ. ينتمي المقياسان AT and ACF للمجموعة الأولى التي تتبنى تفعيل Basu's (1997) للتحفظ، وتنتمي المقاييس MTB, NA, and HR للمجموعة الأخرى التي تتبنى تفعيل Feltham (1995) and Ohlson's للتحفظ. وقد أدت هذه التفاعلات المختلفة للتحفظ إلى تناقضات (عدم اتساق) بين المقاييس التجريبية نفسها. لذا هناك حاجة إلى مزيد من البحث لاستجلاء وإيضاح معنى وخصائص التحفظ.

٢/٥: تحيز الالتباس (الخط) :Confounding Bias

بالإضافة إلى المشكلات المرتبطة بمعنى التحفظ، هناك تحدي آخر للتقييم

التجريبي للتحفظ هو تحيز الخلط، وهو تعذر الفصل بين المتغيرات. يصف تحيز الخلط مصدرًا لخطأ القياس حيث يتأثر مقياس ما ليس فقط بالبناء النظري موضع الاهتمام، لكن أيضاً بعوامل أخرى، حيث لا توجد رقابة كافية على الآثار التي تنتجها هذه العوامل الأخرى التي يصعب فصلها. وفي المناقشة التالية نتناول باختصار عوامل الالتباس في مقياس AT، فضلاً عن مقياسي التحفظ MTB and HR. لا يحتوي أدب المحاسبة الحالي أي نقاش واسع عن عوامل الخلط المحتملة لمقياسي التحفظ ACF and NA.

١/٢/٥: تحيز الالتباس (الخط) في مقياس Basu AT:

اعترف أدب المحاسبة بعدد من عوامل الالتباس والخلط قد تؤدي إلى تحيز مقياس Basu AT. أولاً، يؤكد كل من Gigler and Hemmer (2001) أن الإفصاح الاختياري الوقائي المسبق الذي حدث قبل بداية السنة - ١ عن عائد السهم في نموذج Basu جعل التقدير متحيزاً إلى أعلى. ويزعم كل من Gigler and Hemmer (2001) أنه إذا رغب أحدهم في الحصول على تقديرات غير متحيزة لدرجة التحفظ

من مقياس Basu AT، يجب أن يكون مدى وتوقيت الإفصاح الاختياري خاضعاً لرقابة وقائية.

ثانياً، حقق Beaver et al. (2008) مصدرًا من مصادر تحيز الخلط في مقياس Basu هو تحيز المطابقة. يزعم Beaver et al. (2008) أن العلاقة بين طرفي انحدار Basu - المكاسب وعوائد الأسهم، ليست علاقة أحادية الاتجاه، ولكنها ثنائية الاتجاه من ناحية أولى، يعترف (1997) Basu بأن استخدام عوائد الأسهم كممثل للأخبار الاقتصادية قد يعلل سبب تغير المكاسب المحاسبية بطريقة غير متماثلة. من ناحية أخرى، يقترح Hayn (1995) الاتجاه المعاكس لعلّة السبب، ويجادل بأن المكاسب أيضًا تحتوي معلومات قد تؤدي إلى علة سبب أسعار الأسهم كي تتغير بطريقة غير متماثلة. الإثبات التجريبي المحصل من دراسة Hayn's (1995) مطابق تقريباً للإثبات التجريبي المحصل من دراسة Basu (1997)، عدا أن نموذج انحدار Hayn's regression model هو عكس نموذج انحدار Basu AT، لكن Hayn يفسر عدم التماثل الملحوظ من قبل نظرية خيارات التخلي بدلا من التحفظ

المحاسبي. باستخدام المرحلة الثانية لطريقة المربعات الصغرى قدر Beaver et al. (2008) تقديراً مشتركاً لكل من نموذجي Basu's and Hayn's models، ووجدوا أن مقياس Basu يعد ضعيفاً بشكل معنوي. ويشير ذلك إلى أن مقياس Basu AT قد يكون متشدداً في التحفظ ويميل إلى إحراز درجة أعلى من درجة التحفظ الحقيقية في الدراسات التجريبية كنتيجة لتحيز المطابقة.

ثالثاً، يشير، (2006) Ryan إلى أن المحاسبة وعاء كبير يمكن أن يؤدي أيضاً إلى عدم تماثل توقيت المكاسب في انحدار Basu AT. مع ذلك، لم يقدم، (2006) Ryan أي حلول عملية بشأن كيفية التمييز تجريبياً بين التحفظ ووعاء المحاسبة الكبير.

٢/٢/٥: تحيز الالتباس (الخلط) في مقياسي MTB and HR

هناك أدلة نظرية وتجريبية تبين أن معدل نمو المنشأة يلتبس مع كلا من المقياسين MTB and HR بسبب أن الاحتياطات السرية تميل إلى التراكم في مرحلة النمو في دورة حياة المنشأة، على أن ترد ثانياً إلى المكاسب عندما

إلى التحاسب السوقي. لذلك، فإن سلة الاستثمارات المختلفة، بمعنى، محفظة تخصيص أو توزيع الأصول، تقود إلى احتياطات سرية وقيم دفترية مختلفة بدرجة كبيرة، وبالتالي التباس وخط لمقياسي التحفظ MTB and HR. بفرض أن المنشأة A والمنشأة B عندهما نفس درجة التحفظ بالضبط وتستخدمان نفس مجموعة معايير وسياسات المحاسبة بالضبط. وبافتراض أن الاستثمار الرئيس للمنشأة A هو في الأبحاث والتطوير (R&D)، بينما تستثمر المنشأة B بشكل رئيس في الأصول المالية السائلة. رغم أن المنشأتين A و B يطبقان نفس مبادئ المحاسبة المتعارف عليها GAAP ويتبعان نفس مجموعة السياسات المحاسبية، إلا أن مقياسي MTB and HR للمنشأة A سوف يكونان أعلى بشكل عام عن نظيريهما في المنشأة B، مما يقود إلى انطباع بأن المنشأة A أكثر تحفظاً من المنشأة B، لكن الحقيقة أن المنشأتين A و B لديهما درجة التحفظ ذاتها، لأن سياساتهما المحاسبية متطابقة. أما علة السبب فهو اختلاف طبيعة الأصول المستثمرة في كلتا المنشأتين، حيث لا تعترف المنشأة A بأغلب أصولها غير الملموسة R&D بقيمتها الدفترية في حين يشار إلى

يبيئ نمو المنشأة] Zhang, 2000; Lev, Sarath and Sougiannis, 2005; Penman and Zhang 2002]. ونظراً لأن الاحتياطات السرية هي جزء من قيمة المنشأة، فإن عملية تراكم هذه الاحتياطات السرية وإطلاقها أي ردها ثانية إلى المكاسب يؤثر على مقياس MTB بقدر ما يؤثر على مقياس HR. لذلك، عندما تكون منشأة ما في طور النمو، فإن المقياسين MTB and HR يميلان نحو إظهار مبالغة في التحفظ. ولكن عندما يبيئ نمو المنشأة، يميلان نحو قيم تحفظ قليلة عما يقتضيه الواقع. حتى عندما تبقى درجة التحفظ الحقيقية لمنشأة ما درجة ثابتة، قد تتغير قيم المقياسان MTB and HR وفقاً لمعدل نمو المنشأة، بما يخلق انطباعاً خاطئاً بأن درجة تحفظ المنشأة تتغير.

تتطلب مبادئ المحاسبة المقبولة GAAP درجات مختلفة من التحفظ لفئات الأصول المختلفة. على سبيل المثال، مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً مبادئ متحفظة بدرجة عالية في ما يخص نفقات الأبحاث والتطوير R&D، وهو ما يستلزم استنفاد أغلب هذه النفقات فتصبح مصروفات. من ناحية أخرى، تتطلب هذه المبادئ فيما يتعلق بالأصول المالية أحياناً الإشارة

عدة صياغات لنماذج لا تمثل الواقع تمثيلاً كاملاً، وقد تحتوي متغيرات غير ملائمة، فإن صحة الصياغة وشرعيتها سوف تكون أقل في البحث الذي يفتدي بتشغيل نموذج واحد منها في البحث الذي تفعل فيه كل صياغة لنموذج تفعيلاً متعددًا لكي يحدث تأكيد على الاستدلال.

"Since single operations both under-represent constructs and contain irrelevancies, construct validity will be lower in single exemplar research than in research where each construct is multiply operationalized in order to triangulate on the reference"

في دراسة (Wang, et al., 2009) المسحية وجد أن ٣١ بحثًا، من أصل ٥٢ بحث قد شملتهم هذه الدراسة، أي ما يقرب من ٦٠% من الأبحاث التي عرض لها في هذه الدراسة المسحية، قد استخدم فقط مجرد مقياس واحد من مقاييس التحفظ واستخلص كل الاستدلال من هذا المقياس وحده. في المقابل يطبق ١٣ بحث فقط من هذه الأبحاث مقاييسين في وقت واحد، واعتمد أقل القليل من الأبحاث (ثمانية أبحاث منهم) ثلاثة مقاييس أو أكثر من مقاييس التحفظ. ويدل ذلك على

القيمة السوقية لأصول المنشأة B. يوضح هذا المثال أن مقياسي التحفظ MTB and HR بشكل عام لا يولدان مقارنات موثوقة للتحفظ بين المنشآت، إذا اختلفت محافظ استثمارات أصول هذه المنشآت.

بالإضافة إلى ذلك، يشير Beatty (2007) إلى احتمال سوء تسعير سوق الأسهم، كما حدث في نهاية فترة التسعينات من فقاعة في مؤشرات نقاط أسعار أسهم الشركات المسجلة dot-com bubble، وهو ما يؤدي إلى علة سبب ارتفاع نسب القيم السوقية إلى القيم الدفترية MTB كمقياس للتحفظ. لذلك، من المحتمل أن يؤدي ارتفاع التقييم السوقي للأسهم إلى خلق ميل صعودي لنسب MTB كمقياس للتحفظ. وبالمثل بمفهوم المخالفة، يمكن أن يؤدي انخفاض التقييم السوقي للأسهم إلى تحيز هبوطي في نسب MTB كمقياس للتحفظ.

٣/٥: تحيز أحادية التشغيل

:Mono-operation Bias

تتمحور مشكلة تحيز أحادية التشغيل كما وردت في (Cook 1979، p.65) and Campbell في الآتي: نظراً لتشغيل أحد النماذج بمفرده، من بين

تفسير مثالي للتحيز الذي يمكن أن ينشأ عن تشغيل نموذج واحد من نماذج التحفظ، أي تحيز أحادية التشغيل.

كنتيجة مترتبة على تحيز أحادية التشغيل، ترتفع مخاطر الأخطاء في حالة تشغيل كل مقياس من مقاييس التحفظ منفرداً، وخاصة أنه لم يتم التحقق من صحة أي من هذه المقاييس بشكل جيد. الجدل بشأن علة سبب الارتباط السالب بين AT and MTB يوضح حجم الالتباس في إمكان إنشاء اعتماد مفرط على أي من مقاييس التحفظ منفرداً.

أقترح كل من Cook and Campbell (1979) حلاً للتحيز الناتج عن أحادية التشغيل، يتمثل في استخدام عدة مقاييس في آن واحد في نفس البحث، مع أخذ الأبعاد المتكاملة للنتائج المتأتية من هذه المقاييس. يمكن لهذا النهج أن يقلل بشكل فعال من خطأ القياس الناشئ عن كل مقياس منفرداً، في هذه الدراسات التجريبية، [Campbell and Overman, 1988].

علاوة على ذلك، يتفق الباحث مع اقتراح Wang, et al., (2009) بأن يمكن للباحثين في الدراسات التجريبية أن يذهبوا إلى أبعد من مجرد استخدام

مقاييس تحفظ متعددة، ثم مقارنة النتائج المحصلة من كل مقياس بعد ذلك، وذلك، في رأي الباحث، بزيادة تحسين قوة المقاييس التجريبية من خلال تصميم معايير تحفظ مركبة. تلك المقاييس التي تدمج المعلومات المتأتية من مقاييس التحفظ الفردية، جنباً إلى جنب مع متغيرات التحكم الأخرى، إن وجدت وكانت قابلة للتطبيق. شريطة ألا تكون الأخطاء المتأتية عن المقاييس الفردية مرتبطة ارتباطاً إيجابياً قوياً. وتتميز المقاييس المركبة بميزة ارتفاع كفاءة استخدام المعلومات مقارنة باستخدام تلك المعلومات في كل مقياس، من خلال تعويض أخطاء قياس المقاييس الفردية لبعضها البعض. إضافة إلى وجود فائدة أخرى لتصميم مثل هذه المقاييس المركبة هو أن المنطق الذي يقف خلف صياغتها من المحتمل أن يوفر إطاراً يمكن من خلاله لباحثي التحفظ تسوية الاختلافات بين مقاييس التحفظ الفردية.

من أجل تصميم مقاييس تحفظ مركبة، من المهم للباحثين التجريبيين أن يعرفوا اتجاهات التحيز (أي، أخطاء القياس المنتظمة) في كل مقياس فردي. فبدون معرفة اتجاهات التحيز، من المحتمل أن يكون تصميم المقياس

المركب غير صحيح، حيث قد يؤدي إلى تفاقم التحيز المتأتي عن المقاييس الفردية بدلاً من الحد منه. مع ذلك، لا يحتوي أدب المحاسبة تحليلاً شاملاً لما يوجد في مقاييس التحفظ القائمة من تحيزات، رغم احتواء بعض الأبحاث على تعليقات معزولة عن التحيز في مقاييس تحفظ معينة. وقد سبق أن نوقشت هذه التحيزات في القسم أعلاه.

يعد تصميم واختبار مقياس مركب جديد للتحفظ خارج نطاق هذا البحث. مع ذلك فإن التوليفة القصيرة short synthesis المتوفرة في البحث عن التحيز المعروف في المقاييس الموجودة قد تساعد الباحثين الآخرين في تصميم جديد مركب لمقاييس التحفظ. وبصرف النظر عن التحيزات التي عرض لها البحث، هناك تحيزات أخرى محتملة غير معروفة بعد حتى الآن، مثل التحيزات المحتملة في مقياسي التحفظ AACF or NA. فمن الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من البحث في هذا المجال لسد هذه الثغرة في أدب المحاسبة.

٦: الاستنتاج

في هذا البحث، نوقشت خمسة مقاييس معروفة للتحفظ المحاسبي، كما

وظفت صحة صياغة النموذج كوسيلة لاستكشاف صحة هذه المقاييس. ويشير التحليل الوارد في البحث إلى أن هذه المقاييس المفعلة في أدب المحاسبة قد تكون على درجة منخفضة من صحة البناء.

وباختصار، فقد تم التحقق من التحديات الرئيسية التالية في صحة بناء مقاييس التحفظ الموجودة في أدب المحاسبة:

١ - عدم وجود اتفاق عام في أدب المحاسبة حول كيفية تحفظ المحاسبة، كبناء نظري، وكيف ينبغي تفعيلها.

٢ - إمكان وجود تحيز التباس وخط في مقاييس التحفظ الخمسة الموجودة على الساحة.

٣ - اعتماد أدب المحاسبة المفرط على مقياس واحد من مقاييس التحفظ في كل دراسة، الأمر الذي يؤدي إلى تحيز احادية التشغيل.

واستجابة لهذه التحديات، تقترح الحلول الآتية:

١ - توضيح معنى وخصائص تحفظ المحاسبة، فضلاً عن العلاقات بين مقاييس التحفظ الموجودة.

Adock, R. and D. Collier. Measurement validity: a shared standard for qualitative and quantitative research. *American Political Science Review* 95(3).2001: 529-545.

Ahmed, A.S., K. Billings Bruce, R.M. Morton and M. Stanford-Harris. The role of accounting conservatism in mitigating bondholder-shareholder conflicts over dividends policy and in reducing debt costs. *The Accounting Review* 77(4), 2002: 867-890.

Ahmed, A. S., and S. Duellman. Accounting conservatism and board of director characteristics: An empirical, *Journal of Accounting & Economics* 43(2-3), 2007:411-437.

Ahmed, A. S., R. M., Morton and T. F., Schaefer. Accounting conservatism and the valuation of accounting numbers: Evidence of Feltham-Ohlson (1996) model, *Journal of Accounting, Auditing & Finance* 15(3), 2000: 271.

American Education Research Association, American Psychological Association,

٢ - السيطرة والتحكم في عوامل الالتباس والخلط في تصميمات الدراسات التجريبية.

٣ - استخدام مقاييس تحفظ متعددة في نفس الدراسة، وتصميم مقاييس مركبة للتحفظ.

وأخيراً، هناك أمل في أن يزيد ما ورد في البحث من تحليل للأدب المحاسبي على الأقل من وعي الباحثين في التحفظ المحاسبي حول حدود مقاييس التحفظ الحالية. ومع ذلك، لازال يوجد المزيد من العمل الذي يتعين القيام به قبل أن يتمكن من الوصول إلى الفهم الكامل لصحة مقاييس التحفظ الحالية أو الجديدة.

وكذا هناك خصائص عديدة للتقارير المالية تحتاج إلى مزيد من البحث حول علاقة هذه الخصائص بالتحفظ المحاسبي، مثل العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقياس المحاسبي السليم، وبينه وبين القيمة الملائمة للمعلومات، والأداء المالي، وإدارة الأرباح، وكفاءة القرارات الاستثمارية، وبينه وبين فعالية الإفصاح المحاسبي.

REFERENCES

- of Accounting & Economics* 36(1-3), 2003: 235-270.
- Ball, R. and Shivakumar. The role of accruals in asymmetrically timely gain and loss recognition. *Journal of Accounting Research* 44(2), 2006: 207-242.
- Ball, R., S.P. Kothari & V.V. Nikolaev. On estimating conditional conservatism. *The Accounting Review* 88 (3), 2013: 755-787.
- Ball, S. The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. *Journal of Accounting & Economics* 24(1), 1997: 42-57.
- Basu, S., " The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings", *Journal of Accounting and Economics*, (24), 1997: 3-37
- Beatty, A. Discussion of "asymmetric timeliness of earnings, market-to-book and conservatism in financial reporting". *Journal of Accounting & Economics* 44(1-2), 2007: 154-174.
- National Council on Measurement in Education, and American Psychological Association, *Standards for educational and psychological testing*, Washington, DC: American Psychological Association. 1985.
- Ball, R., S. P. Kothari and V. Nikolaev. Econometrics of the Sasu asymmetric timeliness coefficient and accounting conservatism. 2007. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=999710>
- Ball, R., S. P. Kothari and A. Robin, The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings, *Journal of Accounting & Economics* 29(1), 2000: 1-51.
- Ball, R., A. Robin and G. Sadka. Is financial reporting shaped by equity markets or debt markets? An international study of timelines and conservatism, *Review of Accounting Studies* 13, 2008: 168-205.
- Ball, R., A. Robin and J., S. Wu. Incentives versus standards: properties of accounting income in four East Asian countries, *Journal*

- Brown, W. D., H. He and K. Teitel. Conditional conservatism and the value relevance of accounting earnings: An international study. *European accounting Review* 15 (4), 2006: 605 - 626.
- Bushman, R. M. and J. D. Piotroski. Financial reporting incentives for conservative accounting: The influence of legal and political institutions. *Journal of Accounting and Economics* 42 (1-2), 2006: 107 – 148.
- Callen, J. L., O. H. Hope and D. Segal. The pricing of conservative accounting and measurement of conservatism at the firm-year level. *Review of Accounting Studies*, 2009: forth-coming.
- Campbell, D. T. and D. W. Fiske. Convergent and discriminant validation by the multitrait-multimethod matrix. *Psychological Bulletin* 56(2), 1959: 81-105.
- Campbell, D. T. and E. S. Overman. *Methodology and epistemology for social science: selected papers*, 1988, Chicago: University of Chicago Press.
- Beatty, A., J. Weber and J. J. Yu. Conservatism and debt. *Journal of Accounting & Economics* 45(2-3), 2008: 154-174.
- Beaver, W. H., W. Landsman and E. Owen. Asymmetry in earnings timeliness and persistence: A simultaneous equations approach, *Working Paper, Stanford University*, 2008.
- Beaver, W. H. and S. G. Ryan. Biases and Lags in book value and their effects on the ability of the Book-to-Market ratio to predict book return on equity. *Journal of Accounting Research* 38(1).2000: 127 – 148.
- Beaver, W. H. and S. G. Ryan. Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. *Review of Accounting Studies* 10 (2-3), 2005: 269 – 309.
- Beekes, W., P. Pope and S. Young. The link between earnings timeliness, earnings conservatism and board composition: Evidence from the UK. Corporate Governance: *An International Review* 12(1), 2004: 47 -59.

- Research Report No. 91.** The Association of Chartered Certified Accountants, 2006.
- Dietrich, J. R., K. A. Muller and E. J. Riedl. Asymmetric timeliness tests of accounting conservatism. *Review of Accounting Studies* 12(1), 2007: 95-142.
- Easton, P. D. and J. Pae. Accounting conservatism and the relation between returns and accounting data. *Review of Accounting Studies* 9, 2004: 495-521.
- Fama, F. F. and K. R. French. Common risk factors in the returns on stock and bonds. *Journal of Financial Economics* 33(1), 1993: 3-36.
- Feltham, G. A. and J. A. Ohlson. Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities. *Contemporary Accounting Research* 11(2), 1995: 689-731.
- Francis, J., R. LaFond, P. M. Olsson and K. Schipper. Costs of equity and earnings attributes. *The Accounting Review* 79(4), 2004: 967-1010.
- Chan, A. and W. Hsu. Corporate pyramids, conservatism and cost of debt: Evidence from Taiwan, *The International Journal of Accounting*, 48, 2013: 390-413.
- Choi, w., Bank relationships and the value relevance of the income statement: Evidence from income-statement conservatism, *Journal of Business Finance & Accounting* 34(7-8), 2007: 1051-1072.
- Choi, Y. S., J. F. O'Hanlon and P. F. Pope. Conservative accounting and linear information valuation models. *Contemporary Accounting Research* 23(1), 2006: 73-101.
- Cook, T. D. and D. T. Campbell. *Quasi-experimentation: Design & analysis issues for field settings*. Boston: Houghton Mifflin Company, 1979.
- Cronbach, L. J. and Meehl. Construct validity in psychological tests. *Psychological Bulletin* 42(4), 1955: 281-302.
- Cotter and Donnelly. Conservative accounting, the book-to-market ratio and stock returns. *ACCA*

- Guay, W. R., Conservative financial reporting, debt covenants, and the agency costs of debt. *Journal of Accounting & Economics* 42(1), 2008: 149-165.
- Hayn, C., The information content of losses. *Journal of Accounting & Economics* 20(1), 1995: 125-153.
- Huijgen, C. A. and M. J. Lubberink, Earnings conservatism, litigation and contracting: the case of cross-listed firms. *Journal of Business Finance & Accounting* 32(7-8), 2005: 1275-1309.
- IASB. *Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements*. 1989.
- Khan, M. and R. L. Watts. Estimation and Validation of a Firm-Year Measure of Conservatism. *Working paper*: Massachusetts Institute of Technology. 2007.
- Klien, A. and C. A. Marquardt. Fundamentals of accounting losses. *The Accounting Review* 81(1), 2006 179-206.
- Gassen, J., R. U. Fulbier, and T. Sellhorn. International differences in conditional conservatism: The role of unconditional conservatism and income smoothing. *European Accounting Review* 15(4), 2006: 527-564.
- Gigler, F. B. and T. Hemmer. Conservatism, optimal disclosure policy, And the timeliness of financial reports. *The Accounting Review* 76(4), 2001: 471-493.
- Giner, B. and W. Rees. On the Asymmetric recognition of good and bad news in France, Germany and the United Kingdom. *Journal of Business Finance & Accounting* 28(9/10), 2001: 1285-1332.
- Givoly, D. and C. Hayn. The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative? *Journal of Accounting & Economics* 29(3), 2000: 287-320.
- Givoly, D. and C. Hayn and A. Natarajan. Measuring reporting conservatism. *Accounting Review* 82(1), 2007: 65-106.

- conservatism in Europe. *European Accounting Review* 13(2), 2004: 261-292.
- Lara, J. M. G., B. G. Osma and A. Mora. The effect of earnings management on the asymmetric timeliness of earnings. *Journal of Business Finance & Accounting* 32(3-4), 2005: 691-726.
- Lara, J. M. G., B. G. Osma and F. Penalva. The economic determinants of conditional conservatism. *Journal of Business Finance & Accounting* 36(3-4), 2009: 327-336.
- Lara, J. M. G., B. G. Osma and F. Penalva. Accounting conservatism and corporate governance. *Review of Accounting Studies* 14(1), 2009: 161-201.
- Lawrence, A., R. Sloan and Y. Sun. Non-discretionary conservatism: Evidence and implication. *Journal of Accounting and Economics* 56(2-3) Supplement (1), 2013: 112-133.
- Lev, B., B. Sarath and T. Sougiannis. R&D reporting biases and their consequences. Krishnan, V. G. The association between Big 6 auditor industry expertise and the asymmetric timeliness of earnings. *Journal of Accounting, Auditing and Finance* 20(3), 2005: 209-228.
- Krishnan, V. G., Did Houston clients of Arthur Andersen recognize publicly available bad news in a timely fashion? *Contemporary Accounting Research*, 22(1), 2005: 165-193.
- Krishnan, V. G. Did earnings conservatism increase for former Andersen clients? *Journal of Accounting, Auditing & Finance* 22(2), 2007: 141-163.
- Kwok, W. C. C., and D. J. Sharp. A review of construct measurement issues in behavioral accounting research. *Journal of Accounting Literature* 17, 1998: 137-174.
- LaFond, R. and S. Roychowdhury. Managerial ownership and accounting conservatism. *Journal of Accounting Research* 46(1), 2008: 101-135.
- Lara, J. M. G. and A. Mora. Balance sheet versus earnings

- American Council on Education:
Collier Macmillan Publishers,
1989.
- Mittendorf, B. Discussion of
"Accounting discretion and
managerial conservatism: An
intertemporal analysis".
*Contemporary Accounting
Research* 23 (4), 2006: 1043-
1050.
- Monahan, S. Conservatism,
growth and the role of accounting
numbers in the fundamental
analysis process. *Review of
Accounting Studies* 10, 2005:
227-260.
- Narayanamoorthy, G.
Conservatism and cross-sectional
variation in the post- earnings-
announcement-drift. *Journal of
Accounting Research*
44(September), 2006: 763-789.
- Pae, J. Unexpected accruals and
conditional accounting
conservatism. *Journal of
Business Finance & accounting*
34 (5-6), 2007: 681-704.
- Pae, J., D. B. Thornton and M.
Welker. The link between earnings
conservatism and the Price-to-
- Contemporary Accounting
Research* 22(4), 2005: 977-1026.
- Lin, H. Accounting discretion and
managerial conservatism: an
intertemporal analysis.
*Contemporary Accounting
Research* 23 (4), 2006: 1017-
1041.
- Lobo, G. J. and J. Zhou. Did
conservatism in financial
reporting increase after the
Sarbanes-Oxley Act? Initial
evidence. *Accounting Horizons*
20(1), 2006: 57-73.
- Mason, L. The impact of
accounting conservatism on the
magnitude of the differential
information content of cash flows
and accruals. *Journal of
Accounting, Auditing & Finance*
19(3), 2004: 249-282.
- Mensah, Y. M., X. Song and S.
Ho. The effects of conservatism
on analysts' Annual earnings
forecast accuracy and dispersion.
*Journal of Accounting, Auditing
& Finance* 19(2), 2004: 159-183.
- Messick, M. S. Validity. *In
Educational measurement*, Linn,
R. L. (ed). New York & London:

- Review of Accounting Studies* 12, 2007: 325-370.
- Roychowdhury, s. and R. L. Watts. Asymmetric timeliness of earnings, market-to-book and conservatism in financial reporting. *Journal of Accounting and Economics* 44 (1-2), 2007: 2-31.
- Roychowdhury, S. & X. Martin. Understanding discretion in conservatism: an alternative viewpoint. *Journal of Accounting and Economics* 56(2-3 Supplement 1), 2013: 134-146.
- Ruddock, C., S. J. Taylor and S. L. Taylor. Non-audit services and earnings conservatism: is auditor independence impaired? *Contemporary Accounting Research* 23 (3), 2006: 701-746.
- Ryan, S. G. Identifying conditional conservatism. *European Accounting Review* 15 (4), 2006: 511-525.
- Shepard, L. A. Evaluating test validity. *Review of Research in Education* 19, 1993: 405-450.
- Book ratio. *Contemporary Accounting Research* 22 (3), 2005: 693-717.
- Penman, S. H. and X. J. Zhang. Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock returns. *The Accounting Review* 77 (2), 2002: 237-264.
- Pope, P. F. and M. Walker. International differences in the timeliness, conservatism, and classification of earnings. *Journal of Accounting Research* 37 (supplement), 1999: 37-53.
- Pope, P. F. and M. Walker. Ex-ante and ex-post accounting conservatism, asset recognition, and asymmetric earnings timeliness. *Working Paper, Lancaster University*, 2003.
- Qiang, X. The effects of contracting litigation, regulation, and tax costs on conditional and unconditional conservatism: cross-sectional evidence at the firm level. *The Accounting Review* 82 (3), 2003: 759-796.
- Rajan, M. V., S. Reichelstein, and M. T. Soliman. Conservatism, growth, and return on investment.

- Watts, R. L. Conservatism in accounting part 1: Explanations and implications. *Accounting Horizons* 17 (3), 2003a: 207-221.
- Watts, R. L. . Conservatism in accounting part 2: Evidence and research opportunities. *Accounting Horizons* 17 (4), 2003b: 287-301.
- Zhang, The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers. *Journal of Accounting & Economics* 45 (1), 2008: 27-54.
- Zhang, X-Jun. Conservative accounting and equity valuation. *Journal of Accounting & Economics* 29 (1), 2000: 125-149.
- Sivakumar, K. and G. Waymire. Enforceable accounting rules and income measurement by early 20th century railroads. *Journal of Accounting Research* 41 (2), 2003: 397-432.
- Tong, Y.H. Determinants and Economic consequences of discretionary accounting conservatism. *PhD Dissertations*, Washington University, 2005.
- Venkatraman, N. and J. Grant. Construct measurement in organizational strategy research: A critique and proposal. *The Academy of Management Review* 11 (1), 1986: 71-87.
- Wang, Richard Zhe, C. O hogartaigh and T. Van Zijl. Measure of accounting conservatism: a construct validity perspective. *Journal of Accounting Literature* 28, ABI/INFORM Global. 2009: 165-203.
- Warfield, T. D. and J. J. Wild. Accounting recognition and relevance of earnings as an explanatory variable for return. *The Accounting Review* 67 (4), 1992: 821-842.